

سيمائيات الاستعارة والنسقية الأرسطية

أحمد يوسف

جامعة السلطان قابوس

إن مقارنة سيمائيات الاستعارة من منظور النسقية الأرسطية وتجلياتها في الخطابين الفلسفي والبلاغي يدفع هذه الدراسة إلى الاقتراب من تخوم الأسئلة التي سنأتي على ذكرها في إشكال الدراسة. وسنعالجها معالجة سيمائية بقصد استكشاف ثراء التجربة الإنسانية عبر الإسناد الاستعاري؛ وسنتقضى آثار إستراتيجية التسمية، ونشير إلى أن المتصورات النسقية الأرسطية للاستعارة لا تكاد تنفصل عن نظرية الفن وفلسفته حول «المحاكاة والتطهير» التي تمثلت في مصنف «الشعريات»، وارتبطت في مصنف «لخطابة» [الريطوريقا] بالطرائق الحجاجية الممكنة التي تؤدي إلى الإقناع؛ ولكن ما كان يعنينا من كل ذلك النظر إلى الاستعارة على أنها أيقونة، ومناقشة نظرية «لنقل والإبدال» التي ارتبطت بالبلاغة التقليدية.

وإن كنا ندرك سلفاً بأن مفردة «الاستعارة» التي تعني لغة «طلب الشيء عارية» ليست زينة فنية لدى أرسطو؛ لأنها ترتبط أيضاً بالإقناع، وتشمل

الصور البلاغية جميعها، وظلت كذلك لدى البلاغيين الذين استهوتهم النسقية الأرسطية، وتشيعوا لفكرتي النقل والإبدال. فالاستعمال يحرر اللغة من سطوة الاستبدال والنقل، ويقذف بها إلى عنفوان الخطاب؛ وبذلك يخصب الاستعمال موقع الاستعارة داخل الخطاب الذي يتقصد الامتاع والإقناع في ظل نظرية المحاكاة والتطهير التي جسدها الفلسفة الأرسطية. كل ذلك سيسمح لنا بأن نفهم التحولات التي حصلت في تاريخ التصورات البلاغية والفلسفية لموضوع الاستعارة وخطابها.

الإشكال

تمثل الأسئلة الآتية قوام الإشكال :

هل للاستعارة مفهوم دقيق ومخصوص في النسقية الأرسطية أم أنه مفهوم فضفاض يكتنف استعماله العموم ؟

ما صلتها بإستراتيجية التسمية ؟

هل تحققت وحدة النظر إلى الاستعارة في مصنفي الخطابة والشعريات لدى أرسطو ؟

ما علاقة الاستعارة بنظرية المحاكاة والتطهير ؟

ما الطرائق الإجرائية الناجعة التي تجعل خطاب الاستعارة يتحدث عن نفسه ؟

هل تتحقق الاستعارة في الكلمة أم في الجملة أم في الخطاب ؟

فإذا سلمنا جدلاً بأن لخطاب الاستعارة حاملاً فلسفياً يعبر عن تصور للعالم فما دلالاته السيميائية ؟ وما علاقة هذا الخطاب بالنزعة الإيقونية التي تكاد تؤلف جوهر الاستعارة ؟

المفاتيح : الاستعارة - أرسطو - السيميائيات - الأيقونة - النسقية - التسمية - المعنى الحرفي - المعنى الاستعاري - النقل - الإبدال.

• مقدمة :

لقد ظلت فلسفة اللغة في الغرب تنهل من معين المنطق والجدل أكثر مما كانت تنهل من معين البلاغة بمفهومها العربي والخطابة بمفهومها الغربي. وهذا ما سيكون محل مراجعة ونقد من قبل فلسفة جاك دريدا [1930 - 2004] Jacques Derrida التقويضية التي طرحت إشكالا مغايرا لما هو سائد في تاريخ الفلسفة، وفحوى هذا الإشكال يتمثل في الافتراض الذي يكاد يصل إلى درجة الاعتقاد بأن المنطق قد تخلقت مضغته الأولى في رحم البلاغة، وهو ما سيكون -أيضا- محل نظر من قبل النظرية الحجاجية المعاصرة لدى شايم بيرلمان [1912 - 1984] Chaïm Perelman؛ ولذلك كان يورجنها برماس [1929] Jürgen Habermas يرى في تقويضية دريدا أمشاجا وخليطا من العقل والبلاغة؛ وهذا ما جعل خصومها يطعنون عليها، فينسبون لها غمزا ولمزا إلى النقد الأدبي أكثر من نسبتها إلى مجال الفلسفة على سبيل التسفيه لمنزلتها.

إن العودة إلى البلاغة

ومن ضمنها الاستعارة، تعد حركة معاكسة لتيار الميتافيزيقا الجارف ورغبة عارمة في بعث روح جديدة في أوصال فلسفة اللغة التي تنتصر لأسبقية الخطابة من حيث إنها «من للتواصل اليومي، والخطاب أمام الجمهور»⁽¹⁾ على المنطق من حيث إنه آلة العلم وموضوعه الحقيقي. إن فلسفة المعنى وماهية اللغة تتخذان من نشاط التلفظ الاستعاري داخل الخطابات صورها التعبيرية، ثم يأتي المنطق -بوصفه دراسة للبرهنة السليمة- لاحقا ليستتب جهاز المفاهيم من هذه التمظهرات اللغوية والبلاغية. لقد كانت الخطابة تمثل لدى السفسطائيين سلطة القول التي جعلت جورجياس⁽²⁾ يرى فيها الخير الأعلى، تهب لمن يحذقها متسعا من الحرية يتمتع بها، وتكون له الغلبة على غيره بها من مواطنيه. إنها جماع السلطات. بها تحصل لصاحبها السيطرة.

كشف إيميل بنفينست [1902 - 1976] Émile Benveniste الغطاء عن المأزق اللغوي وأثره في كونية المنطق الأرسطي انطلاقا من المتصورات اللسانية الإغريقية. لقد عالج العلاقة بين المقولات المنطقية والمقولات اللسانية؛ فلاحظ

بأن التفكير يكون ممكنا عندما يكون مرتبطا بالملكة اللسانية؛ «أن اللسان بنية قوامها الدلالة والفكر بها تُستعمل علامات اللسان»⁽³⁾. وعندما وقف هشام الريفي⁽⁴⁾ في دراسته حول الحجاج عند أرسطو على هذه المسألة اكتفى بالإشارة إليها، وسرعان ما تجاوزها ليس من منطلق عدم أهميتها؛ وإنما كانت تمثل حرجا إبستمولوجيا دقيقا لا يمكن تخطيه بحجة صعوبة التمييز بين اللغوي والأنطولوجي في النسقية الأرسطية.

لقد سبق لفلاسفة المسلمين مثل أبي الوليد محمد بن رشد* [520 هـ - 595 هـ] أن وقفوا على التباين بين اللغتين اليونانية والعربية. وفي المقابل نلني بأن هذه المطارحة تجعل من الفلسفة التقويمية معرفة بلاغية مرادفة للأفلاطونية يُحصر صنيعها في نقل التأمل الفلسفي من الصوت إلى الكتابة؛ وهذا ما لا يتلاءم مع منطلقاتها المناهضة للميتافيزيقا، علما بأن الكتابة كان لها مقام محمود لدى أرسطو [384 ق. م. - 322 ق. م.] Aristote أفضل مما كان لها ذلك لدى أفلاطون [427 ق. م. - 347 ق. م.] Platon. فقد ذكر أرسطو في التأويلات «أن الأصوات الصادرة عن النطق رموز لحالات الروح، والكلمات المكتوبة رموز للكلمات الصادرة عن النطق»⁽⁵⁾. إن هذا التصور للصوت والكتابة يبدو -في نظر سيلفان أوروكس Sylvain Auroux- ضيقا للغاية لكونه يركز على النزعة الصوتية دون الأخذ في الحساب حالة اللغة الصينية⁽⁶⁾، ولعل ذلك يعود إلى منطلقات التفكير الإغريقي حول اللغة؛ إذ لم يلتفت الإغريقون إلى الاهتمام باللغات الأخرى؛ وهذا ما يضعف روح الكليات التي كانت تهيم على النسقية⁽⁷⁾ الأرسطية؛ وعليه فإنها ستتعرض سلبا -لا محالة- على التفكير حيال موضوع الاستعارة وخطابها. بيد أن الدراسات التي تناولت أنموذج التمثيل الدلالي للاستعارة تعاملت معها على أنها ضرب من التشاكل الجزئي بين المجالات الأنطولوجية المختلفة.

لقد أشار رولان بارت⁽⁸⁾ [1915 - 1980] Roland Barthes إلى أن البلاغة كانت أرسطية جمعاء، واستثنى من ذلك أفلاطون؛ لأن النسقية الأرسطية ظلت تغذي ردحا من الزمن تاريخ البلاغة ومؤلفاتها تقريبا طورا وقدحا طورا آخر؛ لأن «جميع النظريات اللاحقة، وصولا إلى وقتنا الحاضر مرتبطة بدرجات مختلفة بالتعريف الأرسطي»⁽⁹⁾. ومن هذا المنطلق أتينا على دراسة الاستعارة من زاوية

النسقية الأرسطية؛ وإن كانت الاستعارة في سالف العهود تنتمي إلى الصور البلاغية⁽¹⁰⁾ بيد أنها دالة على آثار المعنى والابتكار الدلالي الذي يتجسد في الخطاب من حيث إنه جملة العلامات بالضم؛ وإذا أردنا أن نُزيل صفة القُدمة عن هذا الصوغ في العبارة، ونقربه إلى الأفهام قلنا: إن خطاب الاستعارة يكتمل صوغه في السيمائيات التركيبية *sémiotique syntaxique* وفي العقل التداولي *raison pragmatique*. لا تكاد تخلو الاستعارة من اهتمام العلوم الإنسانية، فقد أحصى وارين س. شيبلس في سنة 1971 الدراسات التي أنجزت حولها وقدرها في ثلاثة آلاف عنوان⁽¹¹⁾. وهذا يدل على مدى الاهتمام المنقطع النظير بموضوع الاستعارة من قبل فلسفة اللغة وعلومها مثل الدلائليات المكونية ومنطق اللغات الطبيعية والبلاغة المعجمة لجماعة مو وتأويليات بول ريكور ولسانيات النص والتداوليات⁽¹²⁾ والحجاج وعلماء التربية الذين أولوها اهتماما بالغاً لتأثيرها في تطوير التفكير والمعارف⁽¹³⁾.

• سيمائيات الاستعارة وفعل التسمية

لم تتل الاستعارة حظها العادل في الفلسفة المعاصرة، فكانت قسمتها أشبه ما تكون بالقسمة الضيزى في توزيع الثروة المفهومية للفلسفة على قطاعاتها المعرفية. صحيح أننا نقف على اهتمام واسع بالنشاط الاستعاري من قبل شعريات أرسطو وخطابته وعناية البلاغة العربية بها قديما وتأويليات بول ريكور [1913 - Paul Ricœur 2005] وتقويضية جاك دريدا وبلاغة شايم بيرلمان الجديدة حديثا إلا أن ذلك لم يكد يتجاوز النظر إلى الاستعارة على أنها مجرد حدث دال على التسمية أو آلية من آليات الحجاج. فإذا فُصل الإنتاج الاستعاري عن السيروية السيمائية وبخاصة سيمائيات التلقي فإننا نكون قد جردنا الاستعارة من حيويتها في رسم رؤيا البشر للعالم في إطار جدلية التفاعل بين شروط الإنتاج والتلقي. «ومادامت الاستعارة لا تحظى بالمغزى إلا في قول، فهي ظاهرة إسناد، لا تسمية»⁽¹⁴⁾. إن عزل الاستعارة عن نظرية التعبير يبطل فاعليتها التداولية ونشاطها الحجاجي، ويجعلها مجرد نقل المعنى أو عدول الكلمات عن أصلها أو ادعاء يترتب عنها بعض الغموض، ولا تصبح حينئذ سيروية لإبداع المعنى وللابتكار الدلالي كما يقول بول ريكور أو توليد الدلالات كما يرى أمبرتو إيكو.

كان ينظر إلى الاستعارة -التي ظلت عصية على الفهم، متمردة على الوضوح- نظرة سلبية ترى فيها بقايا التفكير الفلسفي الاتباعي الذي يحمل في طياته الإرث الميتافيزيقي، بل هي مفهوم ميتافيزيقي في ذاته يشوش على نصاعة المفاهيم التي تؤلف نسيج الخطاب المعرفي والمنهج العلمي المفتون بسحر الموضوعية وبتحريض من الوضعية. كما أن الحرص المفرط على الحفاظ على أناقة التأمل الفلسفي ترتب عنه إهمال الاستعارات التي تحيا بها لغة الناس اليومية حياة تتضمن في داخلها متصوراتها للعالم وإدراكها له على النحو الذي أظهره جورج لاكوف [1941] George P. Lakoff ومارك جونسون Mark Johnson حينما لاحظا بأن «الجزء الأكبر من نسقنا التصوري العادي استعاري من حيث طبيعته»⁽¹⁵⁾؛ ولهذا فهي تحتاج إلى الدعاوى ذات الميل التجريبي إلى جانب الدعاوى النظرية ذات الميل الموضوعي. ونحن نعتقد أن السيميائيات التأويلية هي الملاذ المريح والفضاء الأنسب لخطاب الاستعارة لكي تتجلى فاعليته التعبيرية في إنتاج المعنى والابتكار الدلالي؛ ولهذا كانت ضمن المفاهيم الخمسة التي عالجها أمبرتو إيكو⁽¹⁶⁾ [1932] Umberto Eco في كتاب «السيميائيات وفلسفة اللغة».

وضع أرسطو متصوراته للاستعارة وفق الرؤية الفلسفية التي طرحها سقراط [469 ق. م. - 399 ق. م.] Socrate بخصوص الجدل حول توقيفية اللغة أو اصطلاحها من وجهة وتصنيف أقسام الكلام إلى: اسم وفعل وحرف بمعنية أفلاطون⁽¹⁷⁾، وحدد في مدخل العبارة ماهية الاسم والكلمة (الفعل)، ثم تطرق إلى مسائل الإيجاب والسلب والحكم⁽¹⁸⁾. فهي «نقل اسم يدل على شيء ما إلى شيء آخر، ويتم النقل إما من جنس إلى نوع، أو من نوع إلى جنس، أو من نوع إلى نوع أو باعتماد المماثلة»⁽¹⁹⁾. إن هذا التعريف يشكل أساس التصور النسقي للاستعارة لدى أرسطو.

إن مفهوم سقراط للأسماء كما قدمته لنا محاورة «كراتيل» يستند إلى أن فلسفة التسمية متأتية من المواضع الاجتماعية ومن طبيعة المحاكاة أو التقليد كما كان يطرحها هيرموجين⁽²⁰⁾ في مقابل وجهة النظر التي كان يقدمها كراتيل أن الأسماء تحيل على الأشياء والأشخاص والأفعال والخصائص فهي ملازمة

للطبيعة ولماهيتها التي لا تبغي عنها حولا، بل إن الأسماء هي نتاج مباشر للأشياء. لقد استوعبت الأرسطية الجدل الأفلاطوني بين كراتيل وهيرموجين حول فلسفة اللغة وأصلها، وتجلّى هذا الاستيعاب في «فن الشعر»⁽²¹⁾ وفي «الأرغانون»⁽²²⁾ (الآلة) [L'Organon] وبخاصة في (المقولات) IV و(التأويلات II-III) التي أثارت مسألة مهمة في السيمائيات⁽²³⁾؛ ثم ما لبث أن بسطت النظرية التبديلية فكرتها التي يقوم عليها الإبداع الاستعاري في هذه النسقية. إن مفهوم الاستعارة يكاد يتماهى مع المتصورات السيمائية لمفهوم العلامة؛ إذ إن الاستعارة عملية تسمية تطاول شيئا لم يكن موضوعا لها أو منصرفا إليها على سبيل الادعاء كما زعم عبد القاهر الجرجاني، وشايعة السكاكي في هذا المسلك. وفكرة الادعاء أكثر تطورا من فكرتي النقل والإبدال⁽²⁴⁾. فالاستعارة مثلها مثل المبالغة hyperbole والطباق antithèse خطائية لها دور في الإمتاع أو التأثير؛ ولكن لها دور حجاجي⁽²⁵⁾.

لا ينتج النشاط الاستعاري على هذا النحو معنى ما لم تكن العلامات كراتيلية أو هيرموجينية باستطاعتها أن ترسم في هذا الشيء أو ذاك في الدرجة الأولى. فالاستعارة -حسب هذه الدعوى- ملازمة من وجوه لفعل التسمية، وقد تنبه أرسطو إلى أنه "عندما نسمي شيئا باسم شيء آخر فإننا ننفي منه خاصية من الخاصيات التي تميزه. وهكذا يمكن أن نسمي ترس آرس أيضا (كأسا بلا خمر)⁽²⁶⁾. ولكن ألا يخرج هذا الوضع الاستعارة من مركزها لتصبح «ظاهرة ثانوية» حسب ألبير هنري⁽²⁷⁾؟

وبما أن الاستعارة تغدو ممارسة طبيعية أو اصطلاحية لخرق المعايير التي تواضع عليها القوم فهي لا تصبح فعلا اعتياديا، وإنما تعد استثناء يرتكز عليه مبدأ الانزياحات في خرق المتواضع عليه الذي قد يفضي إلى ضرب من تهافت المعنى. فعندما يصبح ترس آرس كأسا فإن المشابهة تصير مضمرة؛ لأننا نعدم الاستدارة والتقعر في الترس التي تسمح بأن يكون الترس وعاء للخمر. ولا سبيل إلى فهم هذه العلاقة الجديدة ذات «العبث التصوري» إلا بالنظر إليها على أنها «صورة حلمية» حسب أمبرتو إيكو⁽²⁸⁾؛ ولهذا يرى بول ريكور أن مكمن الابتكار في خطاب الاستعارة أنه يزحزح الصلة الدلالية مع الموضوع، ويربك

العلاقة المتوقعة؛ ومن ثم فإن الاستعارة تصبح قابلة للإدراك إذا وقفنا على طرافة الصلات الدلالية الجديدة، وفقها مواضع كثافتها، وعتقنا آفاق انتظارنا من عبودية السيميائيات التقريرية التي تنتصر إلى المعنى الحرفي واستعماله المبتذل، وتلزم عملية التلقي أن تستجيب لهذا الضرب من التأويل الحرفي الذي عادة ما ينحصر في العلامات، وقد يتجاوزها إلى مستوى الجملة؛ ولكن يبقى بينه وبين الخطاب بون شاسع.

غالبا ما حصرت البلاغة القديمة خطاب الاستعارة في خصيصة الإزاحة على صعيد العلامات المفردة في الملفوظ الاستعاري، بل حصرت وظيفتها في «خدمة العملية التي تقع على مستوى الجملة بأكملها، ووظيفتها إنقاذ الصلة الجديدة للإسناد «الغريب» التي يهددها تنافر النسبة على المستوى الحرفي»⁽²⁹⁾. وهذا ما يجعلها تعاني من شقوة الإرث البلاغي الذي ترك جرحا غائرا في تاريخ الاستعارة والسرد على السواء. ومن المهم بمكان أن ننتبه إلى أن الاستعارة لدى أرسطو ليست نشاطا عقليا يمارس انتهاكات في حق الموضوعات الخالصة كما هو الحال في أدبيات التفكير الفلسفي المعاصر؛ ولهذا ألفيناه ينزلها منزلة كبيرة من الاهتمام في الشعرية من منطلق أنها خصيصة شعرية تعبر عن سمات العبقرية الفردية في الإبداعات؛ بيد أنه يشترط في عملية إبداع الاستعارات أن يمتلك صاحبها القدرة على «إدراك علاماتها الأيقونية» التي لا سبيل إليها إلا ب: «فقه التشابهات» الذي يحول «التنافر» إلى «توافق» عبر عملية «الاستيعاب الإسنادي». ومن ثم فإن الاستعارة لا يحيا بها إلا نفر قليل من البشر الموهوبين؛ ومن غير المعقول أن يطلبها المرء في اللغة الاعتيادية؛ ولهذا ورث التفكير الفلسفي واللغوي عن أرسطو هذه الروح الأرستقراطية التي تتعامل مع الاستعارة على أنها خطاب عالم discours savant وتعبير متعال expression transcendante. فالانتقال من مستوى «التنافر» إلى مستوى «التوافق» لا يحدث إلا بوساطة «عمل المخيلة المنتجة»⁽³⁰⁾ التي تستكشف من وجوه المتصورات الأرستقراطية للاستعارة.

المتصورات الأرسطية للاستعارة

بخلاف منطلقات أفلاطون الفلسفية في مجال تأمله للغة فإن أرسطو المربي المحنك أخذ منحى مخالفا في النظر إلى فلسفة الاستعارة من حيث هي خصيصة يستميز بها الشعر. والشعر أقرب إلى الفلسفة من التاريخ. «إن مهمة الشاعر ليست رواية ما وقع فعلا، بل ما يمكن أن يقع؛ على أن يخضع هذا الممكن إما لقاعدة الاحتمال أو قاعدة الحتمية؛ إذ ليس بالتأليف نظاما أو نثرا يفترق الشاعر عن المؤرخ. فأعمال هيرودوت كان يمكن أن تصاغ نظاما، ولكنها -مع ذلك- كانت ستظل ضربا من التاريخ سواء كانت منظومة أو منشورة بيد أن الفرق الحقيقي يكمن في أن أحدهما يروي ما وقع، والآخر ما يمكن أن يقع. وعلى هذا، فإن الشعر يكون أكثر فلسفة من التاريخ وأعلى قيمة منه؛ لأن الشعر عندئذ يميل إلى التعبير عن الحقيقة الكلية، أو العامة؛ بينما يميل التاريخ إلى التعبير عن الحقيقة الخاصة، أو الفردية. وأعني بالحقيقة الكلية أو العامة ما يقوله أو يفعله نمط معين من الناس، في وقت معين على مقتضى الاحتمال أو الحتمية. وهذه الحقيقة الكلية أو العامة هي التي يهدف إليها الشعر حتى عندما يضيف الأسماء المعينة للشخصيات»⁽³¹⁾. ومن هذه الرفعة للشعر؛ فإن الاستعارة سيصيبها من الحظوة ما أصاب الشعر لدى أرسطو؛ وعليه فهي تؤثر في المتلقي الذي يتوافر على حظ من التعليم الطيب والعقل الراجح والذوق السليم من وجهة الشعر، وتقنع من وجهة الخطابة.

لا تغض فلسفة اللغة لدى أرسطو الطرف عن تفاصيل الموضوعات ودقائق الظواهر، وإنما تطلبها حثيثا؛ ولهذا انصرفت انصرافاً واعياً إلى مثل هذه التفاصيل في تحليل جوانب الاستعارة تحليلاً تشريحيًا أو سيميولوجيًا من منطلق أن النزعة الأرسطية مفعمة بروح الثقافة الطبية بحكم النشأة الأولى على الرغم من أن نصوصها لا تكاد تخلو من التباس واضح أو نقص فادح. ولقد تأثر أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ [159 هـ - 255 هـ] من وجوه بهذه الروح في كتاب الحيوان الذي كان يتابع حياة الحيوانات متابعة تجريبية دقيقة، ويقف على طبيعتها السيميائية انطلاقاً من الوقوف على علاماتها المميزة وإشاراتها

الإيحائية ورصد حركاتها التعبيرية. وكذلك سار الشيخ أبو علي الحسين ابن عبد الله بن سينا [370 هـ - 427 هـ] وأبو الوليد محمد بن أحمد ابن محمد بن رشد (595 هـ) وغيرهم من فلاسفة الإسلام وبلغائه على هذا الدرب فكان لهم باع في الفلسفة والطب والفقه وغيرها من المعارف الأخرى؛ وبهذه الروح الموسوعية قدموا تصورات للاستعارة فيها بعض من الأصالة مستفيدين من تلخيصهم لخطابة أرسطو وشعرياته.

كانت المقاربة الأرسطية للاستعارة تمتح طاقتها التحليلية من الطبيعة الموسوعية التي كانت سيماءها، فلم تفصلها عن النسقية التي كانت تروم تشييدها. وهي لا تتفصل عن العناية الفائقة بفلسفة اللغة والأخلاق والسياسة؛ إذ وضعت تعريفات للكلمات المنطوقة والمكتوبة على أنها علامات دالة على ما يعتمل في النفس. «إن ما يخرج بالصوت دال على الآثار التي في النفس، وما يكتب دال على ما يخرج بالصوت، وكما أن الكتاب ليس هو واحد بعينه للجميع كذلك ليس ما يخرج بالصوت واحدا بعينه لهم. إلا أن الأشياء التي ما يخرج بالصوت دال عليها أولا -وهي آثار النفس- واحدة بعينها للجميع؛ والأشياء التي آثارت النفس أمثلة لها، وهي المعاني»⁽³²⁾. إن الخطاب المنطوق الذي يعبر عنه بالكلام ليس بواحد لدى البشر؛ وهذا ما دفع دو سوسير للانصراف عن مدارسته. والملاحظ لدى أرسطو أن العلامات لها كيان نفسي؛ إذ إن الصوت⁽³³⁾ لا يصبح دالا ما لم يتضایف مع الأثر النفسي.

إن الحياة العقلية التي تتضمن المشاعر والعواطف متماثلة -حسب أرسطو- لدى الجنس البشري-، وهي ذات نسق سيميائي دال لكونه يندرج ضمن المعرفة المنطقية التي تتقصى حقيقة المعاني من حيث صدقها وكذبها وصحتها وفسادها؛ ولكن ذلك لا يحدث إلا إذا انضوت العلامات داخل منطق السيميائيات التركيبية. «فإن الصدق والكذب إنما في التركيب والتفصيل. فالأسماء والكلم أنفسها تشبه المعقول من غير تركيب ولا تفصيل»⁽³⁴⁾؛ وعليه فإن درس الاستعارة لا يستقيم إنَّ هو فصل عن أسسه الإبستمولوجية للفلسفة الأرسطية ونسقيتها المنطقية بدليل أن أرسطو يشير في «العبرة» إلى كتابه في «النفس» لاستجلاء حقيقة الكيان النفسي للعلامات بعامّة والاستعارة بخاصة؛ ومن ثم نراه أشبه

ما يكون بالدرس السيميائي الذي لا يتوقف على مسائل التصديق والتخييل في الشعر فقط، وإنما يمتد إلى جملة من القضايا المعرفية جميعاً، ومنها المتصورات الأنطولوجية للتعبير الاستعاري وأنساقه السيميائية.

يقدم كتاب «اري أرمينياس» أو «في العبارة» دليلاً واضحاً على نسقية الاستعارة في فلسفة أرسطو التي لم يجد الفيلولوجيون مسلكاً آمناً لاستجلاء كوامن فلسفة اللغة المفقودة لديه مثلهم كمثل من ينشد طلب كتاب الكوميديا الضائع، والحقيقة أنهم كمن يبتغي الصيد في عريسة الأسد. إن القراءة الفيلولوجية لتراث أرسطو الفلسفي تستكشف عن فجوات عميقة في مجال تأملات حقل اللغة لا سبيل إلى ترميمها إلا بآليات تفكيرنا المعاصر. فمن الواضح أن اللغة في الأدبيات الأرسطية ملازمة للخطاب؛ ومن ثم فهي ذات «صلة جدلية» بالعقل. إن النشاط الاستعاري سيماء للحياة العقلية التي نستطيع القول بأنه يتميز به البشر عن بقية المخلوقات الأخرى، ولا نحب أن نندفع إلى القول بأن الإنسان حيوان استعاري على غرار الاستعارات الكثيرات التي لازمت محمولات موضوع الإنسان.

لقد وعت الأرسطية وعياً متبصراً مسألة الحدود السقراطية، وأولتها أهمية كبيرة مما جعلتها أكثر اعتناء بالإشكال الاصطلاحي كما أن واقعيتها جنبتها الوقوع في فلسفة المثل الأفلاطونية وتبعاتها الفكرية واللسانية؛ ومن ثم أضفت عليها طابعاً سيميائياً. صحيح أن أنطولوجيا العلامة لدى أرسطو لا تستند إلى ممثل⁽³⁵⁾ representamen، كما هو الحال لدى ش. س. بورس.

إن هذه الأنطولوجيا تكتسي واقعيتها من ارتباطها بعالم الممكنات وبالموضوعات المجسدة في عالم الأعيان. فلكي ندرك القمر لسنا بحاجة إلى مثاله الأعلى، وإنما نكتفي بما تقدمه لنا أبصارنا وبصائرنا وآفاق انتظارنا؛ ومن هذا الإدراك تنشأ استعاراتنا حول العالم الذي لا يتطلب مثالية أفلاطونية لفهم «جلال المعنى» والمهارة في تفسيره. وإنما يتطلب فهم المعنى الجديد من النشاط الاستعاري من حيث هو «عمل work مصغر» وفق منظور ب. ريكور لكونه يحمل رؤيتنا الجديدة للأشياء أو للعلاقات الكامنة بينها. وعلى هذا الأساس تشترك الاستعارة مع الإدراك «في أنهما يؤديان دور الارتفاع بانطباعين إلى مستوى الجوهر، دون

إلغاء الاختلاف بينهما»⁽³⁶⁾. ولكن هل الإدراك يرتفع بجلال المعنى حينما يمسك بالمشابهة فقط ؟ إنه سؤال يتجاوز حياض البلاغة التقليدية التي تتحمل النسقية بعضاً من أوزارها، ويتخطاها إلى دائرة فلسفة اللغة.

الاستعارة وفلسفة اللغة

هل يمكن أن نسلّم مع المسلمّين من مؤرخي الفلسفة بأن الأفلاطونية كانت لها قصبات السبق في رسم المعالم الأولى لفلسفة اللغة تعميماً وسيميائيات التسمية تخصيصاً انطلاقاً من المحاورّة الشهيرة الموسومة بـ: «كراتيلوس» ؟! لعل الأدبيات الأرسطية -إذا تأملنا خطابها تأملاً عميقاً- لا نلفيها تعتقد بأن ما ورد في المناظرة بين كراتيل وهيرموجين يندرج في المباحث الأصلية التي تقرب أفهامنا من الطبيعة العامة للغة؛ وعليه فقد انتهت هذه الأدبيات إلى الإقرار بعدم جدوى ما تضمنته المحاورّة. فمسألة الأسماء تكتسي أهميتها من واقعها العملي؛ ولا نريد أن نتسرع -أيضاً- في إسقاط البعد الذرائعي على تفكير أرسطو في هذه المسألة العويصة. إن محاكمة المجرم لا تكون لها علاقة باسمه، بل بالجريمة التي اقترفها.

لا تجد حجاجية هيرموجين أدنى تعاطف معها من قبل الأرسطية. فهيرموجين يعتقد بأن للفرد سلطة في التسمية حسب إرادته خلافاً لأرسطو الذي يرى بأن الأسماء منحت للأشياء من قبل المشرع أو بتوصية منه⁽³⁷⁾. إن الدور المنوط بالاسم يتمثل في تحديد هوية الذات الفردية. وهنا يثار إشكال علاقة اللغة بثنائية «الحقيقة والمجاز» من الوجهة البلاغية، وثنائية «التقرير والإيحاء» من الوجهة السيميائية. فهل سيكون هناك معنى للغة إذا خرجت عن دائرة الدلالات الصريحة، وانحازت انحيازاً كلياً إلى الدوائر الغائرة للدلالات الإيحائية؟ ولعل هذه المسألة السيميائية تشير إشارة عميقة إلى لب الإشكالات المطروحة على فلسفة اللغة؛ وهكذا نلاحظ أن خطاب الاستعارة مقحم في خضم هذه الإشكالات إقحاماً يتجاوز حدود الكلمات وعلاقتها بالطبيعة؛ ذلك أن سيميائيات التسمية تمنع الإرادة الفردية من التلاعب بمعاني الأسماء وفهمها، فتحجب مبدأ الحقيقة، وتغيّب شرط المرجع؛ وهكذا لا يكون للعلامات وجود في غياب الالتزام بالحقيقة واشتراط المرجع الذي غيبته اللسانيات المحايثة.

بيد أن هذا الوجود للعلامات لدى أرسطو له علاقة بالمحاكاة والتقليد؛ وهذه العلاقة بدورها تشير إلى الدور الفعال للعمليات الاجتماعية في بناء الأنساق السيميائية الدالة؛ ومن ثم لا يمكن إنتاج الاستعارات وفهمها خارج سلطتها الرمزية، وخارج مجال فلسفة اللغة.

وبناء على هذه المتصورات توضع اللبانات الأولى لمقولة الفهم بوصفها أداة إجرائية لإدراك المعنى وفهمه، وترويض تمرد الاستعارة على الفهم. وهل نستطيع أن نستخلص من إحياءات هذه الدعاوى ؟ إن مصير السيميائيات مرهون بالتأويل الخصب بعد أن يتكون موضوعها في رحم «النسقية المحايثة»؛ لأن اللسانيات والسيميائيات المحايثة كليهما لا يفيان بالغرض في مدارس «الاستعارة»، ولا يستوعبان موضوع القصد⁽³⁸⁾ من الوجهة الفينومينولوجية ؟ ولهذا يصبح الرهان المطروح على السيميائيات يتمثل في السؤال الآتي : ما الطرائق الإجرائية الناجعة التي تجعل خطاب الاستعارة يتحدث عن نفسه ؟ وهذا لا يتم الإجابة عنه إلا إذا تحددت إستراتيجيات السيميائيات الواصفة ضمن منطقتها العام الخاص بنظرية العلامات. وفي هذا السياق يشير بول ريكور إلى المأزق الإبستمولوجي التي تقع فيه السيميائيات حينما تقتصر في مقاربتها للاستعارة على التفسير دون أن توسع مجالها ليشمل الفهم.

تتأتى المشكلة الإبستمولوجية التي يطرحها موضوع «الاستعارة أو السرد في جزئها الأعظم من ربط التفسير الذي تفعله العلوم السيميائية -اللغوية بالفهم القبلي الناتج عن ألفة مكتسبة مع استخدام اللغة، سواء أكان استخداما شعريا أم سرديا. المسألة في الحالتين هي إضاءة في آن واحد لاستقلالية هذه الأنظمة العقلية وقرابتها المباشرة أو غير المباشرة، القريبة أو البعيدة، ابتداء من فهمنا الشعري»⁽³⁹⁾. وكما هو معلوم أن ريكور كان يؤخذ السيميائيات المحايثة على تركيزها على التفسير وإهمالها للفهم؛ ولهذا لم تحظ بمنزلة كريمة في مدرسة باريس كغيرها من المفاهيم البلاغية، وإن حاول معجم السيميائيات أن يبرز وظيفتها داخل إطار السيميائيات الخطابية⁽⁴⁰⁾. ولا بد أن نتعلم من المبادئ الأرسطية البسيطة حول التسمية أن مبدأ الواقعية الذي انتهت إليه سيميائيات ش. س. بورس يساعدنا على إدراك حقيقة الذات الفردية

وإبعاد شبح الأوهام عن فلسفة المعنى وتهافته وتجلياته في النقاش الدائر حول النزعة الأيقونية وصلتها بالاستعارة. إن تصور أرسطو لصحة الأسماء متعلق بثباتها، ويعرب عن أصالة في التفكير اللغوي لم يسبق أن أعربت عنه محاورة «كراتيلوس».

يمكن لتاريخ الفلسفة تعميمًا وتاريخ فلسفة اللغة تخصيصًا أن يحتفظ لأرسطو ببعض الأصالة في هذه الفكرة التي ستكون لها أهميتها في البناء المنطقي الذي شيده وبخاصة نظرية القياس التي ستعرض لاحقًا إلى انتقاد من قبل المنطق التجريبي في الفلسفة الحديثة. ولعل المثال الشهير الذي أدرجه أرسطو لبيان سلم القياس المنطقي يظهر أن الاسم الوارد لسقراط في المقدمة الصغرى متطابق مع الاسم الوارد في النتيجة.

كل إنسان فان

سقراط فان

إذن سقراط إنسان

إن المصادرة التي أبداهها حول ثبات الأسماء ضمان لتمامك نظرية القياس، ومن ثم أن النسقية الأرسطية تعاملت مع الاسم على أنه مكون من مكونات اللوغوس، فهو صوت على درجة غير قليلة من التعقيد يحمل في طياته المعنى؛ ومن هذا المنطلق يتجلى النشاط الاستعاري حسب التصور الأرسطي من حيث إنه سيروية لتحويل معاني الكلمات علما بأن أرسطو كان يحتاط عندما يستعمل مصطلح «سيميون» للإشارة إلى الكلمة في مصنف «الخطابة»⁽⁴¹⁾. لقد عرف الإغريق الإنسان بأنه حيوان يمتلك اللوغوس، ثم تطور هذا التعريف في القرون الوسطى ليصبح الإنسان حيواناً عاقلاً⁽⁴²⁾.

لا ترى النسقية الأرسطية في تهافت المعنى إلا ضرباً من المغالطات التي تبعدنا عن الإدراك السليم للحقيقة. إن فعل التسمية يغدو عاملاً مهماً في ترسيخ ثبات الأسماء من حيث إنها شرط موضوعي في أدبيات التفكير الأرسطي لبناء صرح اللغة التي ستضطلع بنظرية التعبير عن النشاط الفكري وتحديد المسار العام للسلوك اللغوي لما اصطلح عليه بالحيوان الناطق. إن فلسفة اللغة تعد القاعدة الأساس التي يشيد عليها التفكير العقلاني والتعبير المنطقي؛ وما كان لأرسطو

لولا ذلك أن يقدم المنطق على أنه المعرفة التي تتمتع بحياد عال حتى أصبحت آلة لامتحان صحة الأفكار من خطئها، ولا مندوحة عنها في أي معرفة من المعارف الإنسانية.

لعل من المفارقات اللافتة للانتباه أن التفكير اللغوي الإغريقي لم يهتد إلى فكرة المقارنة بين اللغات التي لم يغب عن باله وجودها وتطورها على الصعيدين التاريخي والجغرافي؛ بيد أن معالم فلسفة اللغة وملاحمها لدى أفلاطون وأرسطو كانت مشدودة إلى ما يمكن وصفه بالتمركز حول الذات. وقد انعكس هذا المنحى على طرائق دراسة النشاط الاستعاري الذي يستند إلى عوامل متعددة منها: المواضع التي تمليها الأعراف الاجتماعية بما لها من مزية في تحديد سمات الملفوظات اللسانية ودلالاتها المعبرة عن التواصل والتفاعل والتعامل بين أفراد المجتمع الواحد والشعوب المختلفة. فالاستعارة تضمحل في عالمها مطارحات هيرموجينس؛ إذ لا دلالة تعبيرية مستقلة للأسماء أو الحروف؛ وإنما الأهمية من كل ذلك تكمن في طبيعة التضاييف بين العلامات وما تشير إليه. إن قيمة المرجع هي التي تحدد كيان العلامات.

الاستعارة بوصفها أيقونة

إذا انطلقنا من المتصورات السيميائية في النظر إلى فلسفة اللغة فإن الاستعارة تمثل نمطا من أنماط العلامات التي تكتسي منزلتها من كونها تضطلع باستحضار الوجود الغائب إلى عالم الأعيان بوساطة الإيقونات. وأن هذا الوجود في نظر أرسطو «يقال بطرق مختلفة»⁽⁴³⁾. فالتعبير الاستعاري علامات دالة على جوهر التسمية التي تطاول عالم الموجودات أو بتعبير سيميائي عالم العوامل le monde des actants. بيد أن الأرسطية ستعطي بعض الامتياز إلى مرجع العلامة بدل الاسم في ذاته. إن البحر لا ينفد ماؤه إذا أخطأنا في تسميته أو اتفقنا على اسم آخر له. إن هذا يحدو بنا إلى أخذ الأبعاد الفلسفية الواقعية أو الاسمية في مقاربة خطاب الاستعارة لدى أرسطو الذي لا ينتصر هنا لمطارحة كراتيل بخصوص صحة الاسم التي تدور حول هوية الأفراد الذين تطاولهم التسمية، ويراه أمرا مستبعدا من تصوره للغة بعامية والمعنى بخاصة. ذلك أن صحة الاسم

لا تتحدد أهميتها في البناء المنطقي للغة وفق واقعية أرسطو على أساس الطبيعة ذاتها للاسم أو المواضعة الإنسانية؛ إن ذلك لا يغير -في نظره- من الأمر شيئاً. إن التسمية ما ينبغي لها أن تحدث إرباكاً في الهوية التي تتجه إليها الدلالة.

إن مدار النشاط الاستعاري محوره المعنى وما يترتب عنه من انزلاقات إيحائية تضع المعنى الحرفي «sens littéral» موضع نظر لدى السيميائيين وفلاسفة اللغة. و«حين تعوزنا المفردات الحرفية تساعدنا الاستعارة بوصفها محطة ترحيل، حاملة معها مصادر الابتكار الدلالي»⁽⁴⁴⁾. إن الدلالات السيميائية لخطاب الاستعارة غير مفصول في التفكير الأرسطي عن المنطق؛ إذ تمثل المقولات العشر أساس أي قول بسيط يهدف إلى التعبير أكثر من تصنيف العلامات علماً بأن ذلك لا يندرج في أجزاء الكلام، بل إنها تعبر عن أقسام الجملة. وأن العبارات التامات وإثباتها قوامه التركيب بين العلامات ومن ثم يمكن أن تصدر أحكاماً على هذه العبارات بالإيجاب والسلب أو بالصدق والكذب؛ وهذا بناء على التمييز الأفلاطوني بين الاسم والفعل الذي استثمره أرسطو استثماراً منطقياً⁽⁴⁵⁾، وتداوله الاستعمال النحوي تداولاً قد لا تكون له المقاصد نفسها التي كان يقصدها المعلم الأول.

يتخذ مفهوم الاسم لدى أرسطو المتصورات المتداولة في المنطق والنحو فيغدو علامة خالية من الدلالة الزمنية وأساسها المواضعة كما أن المفرد هو اللفظ الذي لا يدل جزؤه على جزء معناه، وهنا نلفي بعض الخلاف بين المنطق والنحو في تحديد اسم عبد الرحمن فهو مفرد لدى المناطقة ومركب لدى النحاة. وهناك من الألفاظ ما لا يتسع لمعنى بعينه فحسب؛ بيد أنه يتضمن دلالة زمنية أيضاً وهو ما يعرف بالخبر.

هناك بعض التسرع من قبل مؤرخي فلسفة أرسطو ومن قبل مؤرخي اللغة في الإشارة إلى ما ورد «في العبارة» من تقسيم الكلام إلى اسم (onoma) وفعل على أنه مسألة تنتسب إلى نشأة القواعد لدى الإغريق. إن التمييز بين الاسم والفعل كان الغرض منه المنطق أكثر من النحو؛ ولهذا نلفي في المنطق الحملي التركيز على مصطلحي الموضوع والمحمول؛ ومن ثم فإن القضايا المنطقية تستند إلى طبيعة المسند والمسند إليه التي يمكن أن ندرجها في إطار البحث الأرسطي الدؤوب حول المسألة اللغوية انطلاقاً من متصوراته المنطقية التي تحاول أن

تضفي البعد الشمولي على اللغات بصرف النظر عن كثرة التنوع اللفظي بينها. على الرغم من إقرار بوجود لغات يتحدث بها بشر آخرون إلا أنهم كانوا يصفونها بالبربرية.

يغدو اللوغوس لدى أرسطو خطابا دالا يتألف من أجزاء ملتحمة ذات معنى؛ وعليه يمكن النظر إلى الخطاب هنا على أنه ملفوظ لا يرقى إلى رتبة التعبير عن حكم وصفي بالإيجاب والسلب؛ ومن هنا ندرك أن اهتمام أرسطو كان مركزا على التمييز بين الجملة وما يرافقها من دلالة؛ وبحكم معارضته لوجهة نظر هيرموجين فإنه يرى أن الخطاب يكتسي المعنى بموجب المواضع والأعراف لا بموجب الطبيعة التي دافع عنها هيرموجين في محاوره «كراتيل»، كما أن الشيء لكي يصبح فرضا لا بد أن يتسع للحكم عليه بالصدق والكذب. وهنا نكون أمام بعض الإشكالات التي طرحتها نظرية الأفعال الكلامية بخصوص الأقوال الإنشائية التي لا يمكن الحكم عليها بالصدق والكذب بخلاف الأقوال الخبرية التي تكون إما صادقة وإما كاذبة؛ ولكن هذه المسألة قد تثير إشكالات عويصة. فهناك من الأقوال التي يمكن أن ينظر إليها على أنها إنشاء من زاوية نظر معينة وعلى أنها خبر من زاوية نظر أخرى بحسب الشروط التي تحيط بسياق الخطاب. وهل يمكننا أن نزعم بأن أرسطو لم يدرك المعاني المتعددة التي سيثيرها مصطلح اللوغوس هل هو العقل أو الجملة أو الخطاب (القول والملفوظ) أو الأمانة المميزة أو هو العلامة ؟

لم يتعامل أرسطو مع النسق اللساني على أنه أداة عقلانية فقط وإنما نظر إليه نظرة حجاجية لكونه عاملا من عوامل الإقناع؛ ولا سيما في الخطابات الفنية والأدبية؛ ولهذا حظيت الخطابة تعميماً والاستعارة تخصيصاً باهتمامه، فأنزل الاستعارة منزلة كبيرة في الشعرية (فن الشعر) من حيث إنها «فن الاستحضار الخيالي»⁽⁴⁶⁾ و«فن تأليف الحكايات»⁽⁴⁷⁾، وتقع في لب المسألة اللغوية ومناقشة العلاقة القائمة بين المقولات اللسانية (العبارة) (lexis) والمقولات الفكرية (dianoia)؛ إذ نلفي أرسطو يستعرض فكرة التطهير في المأساة بوساطة لغة الشخصيات التي تثير مشاعر الخوف والشفقة وتصوير العالم وتقريبها من الأفهام عن طريق العلامات التي تنصهر في داخلها اللغة والفكر؛ وغالبا ما تصطنع هذه الشخصيات الاستعارة

في تقديم مقصدياتها. وهنا لا بد أن تتطابق الأقوال مع الأفعال وفق منطق تمليه سلطة المحكي. ومن هنا يمكن أن نقف وقفة عابرة على دور النظرية العاملة التي تشيخت لها السيميائيات المحايثة في تجاوز المفهوم التقليدي للشخصية؛ إذ إن العامل هو من ينجز الفعل بصرف النظر عن كونه شخصا أو حيوانا أو نباتا أو جمادا أو شيئا ما إنما يتم ذلك بالقول. والاستعارة تعد مشهداً من مشاهده، بل «جسماً غريباً»، ينظر إليها على أنها مجرد وحدة معجمية استعارية أبوابها غير موصدة على القراءات المتعددة. وقد تعاملت معها السيميائيات المحايثة كونها تندرج في الدلائيات المعجمية، وأن الاهتمام بها ينصرف إلى التحليل بالمقومات (السيمي) الذي يقف عند حدود الصوغ الاستعاري⁽⁴⁸⁾ Métaphorisation، أكثر من وقوفه على الاستعارة في حد ذاتها والنظر إليها على أنها روابط للتشاكلات.

إذا أقررنا بأن التواصل الذي تؤديه الخطابة ذو طبيعة سيميائية؛ إذ يمكن للبشر أن يتواصلوا بغير اللغة الطبيعية التي تواضعوا عليها. فما الامتياز الذي يحوز عليه النسق اللساني في مقابل الأنساق السيميائية الدالة الأخرى ؟ إن المقاربة الأرسطية لفن المأساة أظهرت تصورا سيميائيا لمسألة المحاكاة من حيث إن المسرح يعد فنا تلتقي فيه العلامات بشقيها اللساني وغير اللساني. ولهذا يواجه الشاعر مشكلة تمثيل السلوك الإنساني عبر المحاكاة إن بوساطة العلامات اللسانية (الكلمات) وإن بوساطة فعل العوامل التي تتجسد في البرامج السردية المتضادة داخل النص الشعري المسرحي. فمن محاكاة الشاعر لأفعال البشر خيرها وشرها ينبثق النوع الشعري (الكوميديا والتراجيديا)، ويجد فيها النسق اللساني أصالته في التعبير عن الوظائف المتنوعة والثرية للغة.

إذا سلمنا بالمتصور المتفرد الذي يقدمه أرسطو لمقولة فاعلية المحاكاة الأرسطية فإن النسق السيميائي الدال يروم التعبير عن المعنى الاستعاري بطرائق مختلفة. فالحزن أو الشجن المكثف يمكن أن يعبر عنه الشعر بأنواعه (الفنائي والملحمي والمأساوي) أو الموسيقى بأدواتها الخاصة أو لغة الجسد بإيماءاته ورقصاته؛ بيد أن الأنساق السيميائية الدالة تتباين من حيث طرائق التعبير والإدراك؛ وهذا ما يؤدي إلى تنوع معمارية الفنون وتعدد هندستها واختلاف أجناسها.

إن أساس الشعر قائم على المحاكاة عن طريق اللغة فهو ليس بزن موقوف على النظم كما يتبادر إلى الأذهان؛ وعليه فإن الكلام -في نظر أرسطو- ليس بزينة وإنما هو مشمول داخل نظرية التعبير التي تهتم بها فلسفة العلامات؛ إذ تبرز منزلة الشعر من قدرته على التعبير عما يختلج في النفوس وما يعتمل في العقول. ولا بد من الإشارة إلى أن طرائق التعبير تتعدد بتعدد العلامات بشقيها اللساني وغير اللساني، وبخاصة ما يستظهر على ركح المسرح من إيماءات وحركات ورقصات ولباس وموسيقى وإضاءة وأصوات طبيعية وغير طبيعية. يتواشج الكلام مع الحدث في علاقتهما مع الفكر لاستظهار المعنى ونقله من مستوى التجريد إلى مستوى التجسيد وجعله قابلاً للتداول. ويمكن أن نقف على ذلك في وظيفة التطهير التي تضطلع بها المأساة عن طريق إثارة الخوف وترسيخ عاطفة الشفقة؛ وهذا لا يتم إلا بوساطة أنساق سيمائية دالة سواء أكانت لسانية عن طريق الجمل الخبرية أم غير لسانية مثلما تتجسد في العروض المسرحية.

وضع أرسطو في الشعرية ثمانية مصطلحات لغوية ذات صلة بالمنطق أربكت مؤرخي الفلسفة وشراحه، وهي كالآتي: الحرف، المقطع، أداة الربط وأداة التعريف الاسم، الفعل، الصيغة الاستفهامية، والخطاب. ولعل مصدر الإرباك في فهم هذه المصطلحات أنها ارتبطت بموضوع الشعر، وأن الأمثلة المستقاة لم تكن على درجة كبيرة من الوضوح على خلاف ما ألفاه المؤرخون والفيلولوجيون في الفصل الحادي والعشرين من الشعرية من تصنيف للمفردات السابقة تصنيفاً يستند إلى الاستعمال والجنس؛ وفيه أظهر أرسطو مهارة عالية في تحليل خطاب الاستعارة.

النقل والإبدال الداليان

تطلق النسقية الأرسطية في تصورهما للاستعارة من دعوى «النقل». فهي «نقل اسم شيء إلى شيء آخر، فإما أن ينقل من الجنس إلى النوع أو من النوع إلى الجنس أو من نوع إلى نوع أو ينقل بطريقة المناسبة وأعني بنقل اسم الجنس إلى النوع مثل قوله: «هذه سفينتي قد وقفت» فإن الرسو ضرب من الوقوف، وينقل اسم الجنس إلى النوع مثل: «أما لقد فعل أوديسيوس عشرة آلاف مكرمة» فإن «عشرة آلاف» كثيرة، وهي مستعملة هنا بدلاً من «كثيرة». وينقل اسم النوع مثل

قوله : «امتص حياته بسيف من برنز» وقوله : «قطع البحر بسفينة من برنز صلب». فهنا استعملت «امتص» بدلا من «قطع» و«قطع» بدلا من «امتص»، وكلاهما نوع من الأخذ. وأقول إن هناك مناسبة إذا كانت نسبة الاسم الثاني إلى الأول كنسبة الرابع إلى الثالث، فيصح عندئذ أن يستعمل الرابع بدلا من الثاني والثاني بدلا من الرابع، وربما زادوا على ذلك فذكروا بدلا من الشيء الذي هو موضوع القول ما ينسب إليه هذا الشيء... وربما كان بعض المتناسبات غير موضوع له اسم. فهنا أيضا نعبر بالمناسب. فاللقاء الحب في الأرض يسمى بذرا، أما إلقاء الشمس بنورها علينا فليس اسم يدل عليه، ولكن نسبة هذا الفعل إلى الضوء هي كنسبة البذر إلى الحب، فلذلك قيل : «تبذر نورها القدسي». وقد يستعمل هذا النحو من الاستعارة على سبيل أخرى، فيسمى الشيء باسم شيء آخر، ويسلب عنه بعض خصائص هذا الأخير⁽⁴⁹⁾. إن هذا النص الأرسطي يلخص فلسفة ظلت ردحا من الزمن تهيمن على التفكيرين البلاغي والنقدي للاستعارة. وقد لخص أمبرتو إيكو⁽⁵⁰⁾ الاستعارة لدى أرسطو، وحدد نمطها الأول في الانتقال من الجنس إلى النوع، وهو ما يقابل في نظره «المجاز المرسل (synecdoque) المعمم من نوع S» لدى جماعة مو، واستشهد لذلك بالمثل الأرسطي السابق /هنا توقفت سفينتي/، ويعلق على ذلك أننا حينما نسند للإنسان صفة الحيوان على سبيل الاستعارة؛ فإننا نكون قد انتقلنا من الجنس (الحيوان) إلى النوع (الإنسان)، و«حتى علماء المنطق الذين يهتمون بالاستعارة يعترفون أن النقل من الجنس إلى النوع يمثل حيلة رائعة»⁽⁵¹⁾. ولهذا النمط من الاستعارة صلة بالترادف؛ للاشتراك في الجنس يفقد فيها الاستدلال مشروعيتها.

تكتسب «الاستعارة المخصصة من نوع S» لدى جماعة مو بخلاف الاستعارة المرتبطة بالترادف مشروعية في النسقية الأرسطية، ويتجلى ذلك في المثال الذي استشهد به /«أما لقد فعل أوديسيوس عشرة آلاف مكرمة»/؛ إذ استعمل آلافا للتدليل على الكثرة، «وهو جنس تكون منه الآلاف نوعًا. ونرى هنا كيف أن شرطًا ماديًا، صحيحًا من ناحية الشكل، يبدو قليل الإقناع من وجهة نظر اللغة الطبيعية. فـ«آلاف» هي بالضرورة كمية كبيرة فقط إذا ما أخذنا شجرة فورفرية تخص سلمًا معينًا من الكميات»⁽⁵²⁾. ولعل كثيرًا من شراح أرسطو لم

يأخذوا في حساباتهم خصوصيات اللغة اليونانية حينذاك فترتب على هذه الغفلة بعض التشويش في فهم العلاقة بين البنيتين اللغوية والفكرية. ولكن النتيجة التي ينتهي أن النمط الأول من الاستعارات بلاغي مقبول، وأن النمط الثاني منطقي ليس له قوة بلاغية⁽⁵³⁾.

إن الأمثلة التي ساقها أرسطو بخصوص الاستعارة مأخوذة من الشعر وليس من أمثلة علمية حتى يمكن إدماج خطاب الاستعارة في نقاش معرفي واسع ومتعدد الحقول؛ ولكن الغرض الذي كان يصبو إليه فلسفي ومعرفي بالأساس، ويتمثل في البحث عن الحقيقة؛ إذ نلفي أن بعض الكلمات الاستعارية تكون واضحة وقابلة للفهم والإدراك؛ بيد أن قراءة متأنية لمشروع أرسطو الفلسفي تدرج في الحفاظ على تماسك دعاوى نسقيته؛ وإن كان بعض تفسيره للنشاط الاستعاري يبدو هامشيا وغير واضح وضوحا جليا بخصوص المسألة اللغوية؛ ولهذا عمد إلى طرح قضية «الإبدال الدلالي» أو تحويل المعنى من كلمة إلى كلمة أخرى دون مراعاة لشرط المواضعة أو الالتزام بوضع اصطلاحي معين؛ لكن دون إغفال البعد النسقي الذي يتجلى في العلاقات التي تنظم مثل هذا الإبدال بمتسوياته الدلالية والتشكيلية والنحوية والمنطقية⁽⁵⁴⁾.

قدم أرسطو متصورا بات معروفا إلى درجة البداهة، وما زال يثير نقاشا واسعا وأحيانا يكون حادا، وكان يروم من وراء ذلك اختزال موضوع الاستعارة عن طريق ربطها إما بعلاقة الجنس بالأنوع وإما بعلاقة التناسب. فالبلاغة حسب أرسطو تعد نظيراً للجدل⁽⁵⁵⁾. وهي من حيث الصوغ ساحة تتبارى فيها الانزياحات والصور البلاغية الواصفة. فعندما يحصل النقل في التصور الأرسطي نجد الكلمات تبتعد عن موطنها الأصلي. وتتمخض عن هذا النقل الغرابة التي تتلبس الأسلوب مما يجعله مصدر إثارة وإعجاب، كما أنه يجنب الخطاب أشكال الانحطاط حينما يستولي عليه الابتذال الذي يأتيه من الكلمات العادية المتداولة. ولكن هذه الغرابة لا تكتمل لها أسباب النضوج حتى تتجنب «الفخامة الفارغة»، التي قد تتحول إلى ألباز وطلاسم. إن خطاب الاستعارة كما طرحته فلسفة أرسطو يدفعنا إلى وضعه على محك الحقيقة وعلاقتها برهانات البلاغة وتهافت المعنى ؟

لم تتبع الأرسطية خطوات المثالية الأفلاطونية التي حددت أصول المعرفة، ورسمت معالم فلسفة المعنى، ولاحظت بحكم واقعيتها أن الإدراك الحسي بوابة لمنحنا نماذج الأشياء التي يدور حولها الحديث الفلسفي؛ غير أن العلاقة بين اللغة والواقع أو بين العلامة ومرجعها هي علاقة ليست مباشرة. فهي قد تقوم على المماثلة (الاستعارة المناسبة) من حيث إنها مشابهة⁽⁵⁶⁾ أيضا، وقد تقوم على إعادة بناء الواقع وفق مبدأ المخالفة. ولما كان أرسطو يسلم بأن العلاقة بين الدوال والمدلولات تستند إلى الأعراف والمواضيع الاجتماعية لا إلى المحاكاة بين الممثل والعلامة فإنه يرى أن العقل يمثل خزانة للتمثيلات والأشياء التي ندركها إدراكا حسيا؛ وهو بذلك يشاطر التصور الأفلاطوني في هذه المسألة. ومن هنا يخلص إلى جملة من التصورات الجديرة بالتأمل السيميائي؛ إذ إن العلامة لديه تحمل خصيصة انعكاسية لكل ما تتضمنه، وأن تمثل العالم تمثلا ذهنيا هو نفسه لكل ما يتضمنه بيد أن اللسان ليس نفسه لكونه يقوم على المواضعة الاصطلاحية التي تختلف باختلاف المجموعات الاجتماعية؛ ولعل هذا سر توكيد دو سوسير على الطبيعة الاعتبارية للعلامات اللسانية. من الواضح أن إحساس البشر قد يكون واحدا؛ لكن تواصلهم يحدد النسق اللساني الذي يقوم على أساس السنن المشترك بين المجموعة البشرية.

هناك إشارة إلى إشكال كونية اللغات وما يعترضها من صعوبات في تحقيق الوظيفة التواصلية. إن ارتكاز النسق اللساني على المواضيع الاجتماعية يمثل في حد ذاته تحديا كبيرا لإنجاز تلك الغاية المنشودة. وهذا ما يضيف على الاستعارة أبعادا تصويرية واجتماعية وثقافية؛ ذلك أن مشكلة الفهم تتأتى من توافر شرط السنن بين أفراد المجتمع الذين يتكلمون لغة واحدة حتى وإن لم يكونوا ينتمون عرقيا إلى هذا المجتمع؛ وحينما يغيب هذا الشرط ينعدم التواصل بينهم. ولا بد أن نستخلص من هذه الظاهرة أن صحة المعاني لا يتوصل إليها الفهم بالإدراك ما لم تكن محمولة في نسق من الأنساق السيميائية الدالة.

إن السؤال الجوهرى الذي يترتب عن هذه المصادرة أن عملية انتقال الفكرة من ذهن إلى ذهن آخر لا يتم إلا بدعم العلامات ضمن توافر شرط السنن؛ وهذا يعد محصلة اجتماعية تملئها الأعراف والمواضيعات ومن ثم تنشأ الاصطلاحات

من عملية التضاييف بين الدوال والمدلولات أو التعابير والمحتويات؛ ولهذا نعتقد أن أرسطو يقدم متصورات سيميائية حينما ينظر إلى الكلمات على أنها علامات حوامل لما يعتمل في النفوس والأذهان، وهي ليست كذلك في عالم الأعيان؛ بيد أنها واحدة لدى البشر لكونها نسخة طبيعية عن ذلك العالم العياني. وبناء على العلاقة الجدلية بين المقولات اللسانية والمقولات الفكرية فإن أرسطو جعل المقولات الفكرية وحدها تضطلع بالسيرورات الطبيعية ذات الخصيصة الكونية؛ علماً بأن ثمة ترابطاً نسقياً بين المقولتين اللسانية والفكرية. ولكن هذا الترابط النسقي لا يمحو المسافة التي تحدثها عملية النقل والإبدال، وتبقى النسبة بين المعنيين مجالاً للفهم والتفسير.

النسبة والمسافة بين المعنيين الحرفي والاستعاري

يحظى مفهوما "النسبة" و"المسافة" بأهمية بالغة في مدارس الاستعارة في النسقية الأرسطية؛ ذلك أن المعنى ظل يشكل الاختبار الصعب في ضبط الحدود بين مجالات الحقيقة والمنهج. لقد تركت التقاليد الأرسطية في التفكيرين الفلسفي والمنطقي مناطق «ملتبسة» و«ملغمة» لم يكن من السهل على الدارسين تقدير النسبة وحساب المسافة بين المعنيين الحرفي والاستعاري في «الأقاويل التخيلية». ولعل هذه المناطق الملتبسة حفزت أصحاب نظرية «أفعال الكلام» وأشياء «البلاغة الجديدة» على إعادة صوغ الإشكال والهجوم بفكر نقدي على مسائل اللغة العادية ووظائفها العملية. وهذا المسعى قد أعاد من جديد مجد «الإمبراطورية البلاغية» الضائع. إن الاقتراب من تقدير المسافة بين المستعار والمستعار له هو طريق محفوف بالمزالق كان يتمشى فيه الراغبون في صوغ منطق طبيعي للغة بغية الوصول إلى إجراء حساب دلالي لتقدير المسافات الاستعارية. فإذا كانت اللغة أداة للتواصل المنطقي فلماذا تتزاح عن هذا المنطق⁽⁵⁷⁾ من وجوه مختلفة، وتصبح العلامات والرموز اختزالات طبيعية للخيال والتمثيل ؟

قد يتبادر إلى الذهن الأسئلة الآتية : كيف تتعامل السيميائيات بشقيها المحايث والتأويلي مع المسافة التي تخلقها الاستعارة بين المعنيين ؟ هل تتمثل وظيفتها في التقريب أم في الاختزال ؟ وهل هي وظيفة قياس أم إدراك ؟ إن الإجابة على هذه الأسئلة بشيء من التفسح تحتاج في ذاتها إلى بحث مستقل. ولكن ما يعيننا منها

في المقام الأول أن السيميائيات المحايثة -كما أسلفنا القول- لم تتحمس لمثل هذه الموضوعات، ولم تتعامل مع الاستعارة إلا من حيث كونها «صوغاً استعارياً» له علاقة بالدلالات المعجمية التي تحلل الوحدات المعنوية الصغرى (sémèmes) تحليلًا بالمقومات (التحليل السيمي)، وبينما نلفي السيميائيات التأويلية تسعى إلى الاهتمام بمسألة توليد الدلالات وفهم آليات الإسناد الاستعاري دون أن تبخس حقوق المعاني الحرفية.

من الواضح أن السيميائيات المحايثة تتبنى روحاً اختزالية لكونها لا تؤمن بوجود تعدد دلالي على نحو ما أقر بذلك ألجيرداس جوليان غريماس [1917 - 1992] Algirdas Julien Greimas؛ وبناء عليه فإن التفسير الذي يرومه هذا الاتجاه من السيميائيات لا غاية له إلا اختزال المسافات بين المعنيين ضمن مدارس «التشاكل والتباين» لتحديد البنية الأولية للدلالة؛ بينما تسعى السيميائيات التأويلية إلى فهم «الفراغ الباني» الذي تتركه هذه المسافات التي تخلقها الاستعارات في تعبيرنا. ومن ثم تتقصد إدراك الدلالات المفتوحة التي تضيف طابعاً تجريبياً على هذه المسافات، ولولا هذا التجريد لانعدم وجود العلامات⁽⁵⁸⁾. ولسنا بعيدين عما طرحته جمالية التلقي بخصوص اختزال المسافة الجمالية⁽⁵⁹⁾ التي تجعل الوعي الإدراكي متحرراً من الإكراه في إنشاء إعادة توجيهه نحو أفق التجربة غير المعلوم. يتأتى اهتمام الشعريات بالاستعارة لكونها تمثل خطورة كبيرة على صعيد الدعاوى الفلسفية والمنطقية التي بسطتها النسقية الأرسطية. فالفنون التي تتعامل مع المستوى الثاني للغات تصطنع الاستعارات اصطناعاً واسعاً؛ حيث إن جمال الشعر يقوم على أساس عنف اللغة الذي تثبت منه عادة الاستعارات «المتمرتدة» بوصفها عملية خرق للمعايير، تتعرض فيها الأعراف والمواضعات إلى انتكاسات اصطلاحية. إذ إن أرسطو سلم بأن المعنى الاستعاري نتاج فعل التحويل من مفردة إلى مفردة أخرى، فينبثق منه المعنيان الحقيقي والمجازي. ومن عمليات التحويل تنشأ المسافات التي هي قدر الاستعارات التي تتأبى على كل محاولة تريد أن تأسرها في المعاني الحرفية التي تعد الدلالة الأولى للكلمات؛ «غير أن المعنى الحقيقي لا يمكن أن يكون المعنى القديم جداً (فالمهجور والمُمت من الألفاظ يوحي بالغرابة)، بل المعنى الحقيقي هو المعنى السابق مباشرة على ابتداء

الصور البلاغية : الحقيقي، مرة أخرى، هو السابق (الأب)»⁽⁶⁰⁾. ولهذا ألفينا أمبرتو إيكو لا يدخر جهدا في الدفاع على المعنى الحرفي. ولكن السؤال العالق من أين تتأتى أصالة المعنى الحرفي وأبوته ؟ وهو تنويع على السؤال المطروح في الأسلوبيات بين المعيار والانزياح. إن العلاقات التي تثبت صدق الاستعارات هي ذاتها لا تخضع لمبدأ المواضعة حتى يتسنى لنا فهم المعنى بعد عملية التحويل التي يكاد يمتاز بها الإبداع الاستعاري، ولكن لكي نحقق فهما سليما لا بد من توافر آلية طبيعية للعلامات التي لا نسلم هنا بطبيعته الاعتبارية. وفي هذه الحالة على المصادرة الأولى أن تجيبنا لماذا نتواصل تواصل متلاحما بين الأفراد حينما يكون نسقهم اللساني قائما على أساس العلامات الاعتبارية ؟ وفي هذا الإطار أين يمكن أن تجد الاستعارات مسكنها في هذا السياق ؟ ألا يمكن أن تتخذ من النزعة الإيقونية ملجأ مفهوما آمنا لها والأيديولوجيا مستقرا لها ؟ ألم يطعن على البلاغة (الخطابة) بأنها كانت دوما مرتبطة أشد ما يكون الارتباط بالمؤسسات⁽⁶¹⁾ (البرلمان والقضاء والسياسة والتعليم والدين... إلخ).

إذا كانت علامة الوحش⁽⁶²⁾ لا تكتفي بالدلالة على نفسها أو أنها تنتمي إلى صنف الحيوانات الضارية فكيف نستطيع أن نثبت حد الوحش في معناه المتواضع عليه ليتم تحويله من هذا الحد إلى معنى المنية أو معان أخرى لها صلة بخبرة الذات ومعرفتها بالعالم ؟ وعليه كيف يستطيع المرء أن يتعرف إلى المعنى الحرفي من المعنى المجازي، وأن يقيس المسافة بينهما، ويحدد سمكها الإيحائي ؟ فمن المعلوم أن الشاعر وهو يستعير للمنية صورة الوحش إنما هو يمارس من الوجهة المنطقية الكذب؛ ولكن ما يجعل هذا «الكذب» مشروعا من الناحية التداولية أن بين المخاطب والمخاطب ما يشبه العقد الائتماني الذي يقوم عليه «مبدأ التعاون»؛ بحيث يجعل المنشئ يكذب، ويمارس الغموض بالحذف والإيجاز، والمتقبل يصدق هذا الكذب، ويفك مغاليق الغموض فيه؛ لأنه يدرك جيدا من خلال ما حصل له من خبرات في حياته أن كل من يموت ليس بفعل أظافر هذا الوحش؛ إذ لم يره عيانا يقدم على الإنسان فيقبض روحه.

يبدو أن الخطاب الاستعاري يخلّ بقاعدة الكم (لتكن مساهمتك متوفرة على قدر من المعلومات يساوي ما هو مطلوب) وبقاعدة النوع (لا تقل ما تعتقد

أنه كاذب)⁽⁶³⁾ التي وضعها هربرت بول غرايس [1913 - 1988] Herbert Paul Grice في أثناء ضبطه للعلاقة بين المحادثة والمنطق. فالمنشئ تظاهر بقول شيء غامض وملتبس؛ ولكن المتقبل فهم شيئاً آخر، واستنتج دلالات جديدة. وهذه اللعبة اللغوية تفسر لنا القواعد الضمنية بين المتخاطبين لتحديد المسافة التي ينشئها الخطاب الاستعاري على أساس المواضع الاجتماعية والثقافية. إن «سيمائية الاستعارة تمر أيضاً عبر سيميائية الثقافة»⁽⁶⁴⁾. ومن هنا نعتقد أن أرسطو لم يقحم الدلالة الماصدية في تناوله للاستعارة لأن طبيعتها تنجح إلى «الإمتاع» في الشعرية و«الإقناع» في الخطابة. إنها نتاج سيرورة ثقافية تخضع للشروط التداولية.

للدلالات المنطقية مسلك لا يتماهى مع مسالك السيميائيات التداولية؛ ولذلك يعد موضوع الاستعارة من قبيل المسائل الشائكة التي وقفت عليها السيميائيات التأويلية وهي تروم الإحاطة بتخوم التأويل كما اصطنع ذلك أمبرتو إيكو. فالسيميائيات «طريقة جديدة في فهم الظواهر وتأويلها، وهي أيضاً طريقة جديدة في التعامل مع المعنى»⁽⁶⁵⁾. ولا بد من الإشارة إلى أن حظ خطاب الاستعارة من الزاوية التأويلية أوسع من خطاب المجاز الذي يكاد ينحصر في الاسم بينما يشمل خطاب الاستعارة جميع أقسام الكلام من اسم وفعل وحرف. ولعل ذلك سر تعدد أنواعها وأوصافها من أصلية وتبعية ومن صريحة ومكنية ومن عنادية ووافقية ومن مجردة ومطلقة ومرشحة، إلخ.

يأتي موضوع الاستعارة في كتاب إيكو المشار إليه لينخرط في مدارس الإشكالات المعرفية لسيميائيات القراءة وجماليات التلقي وما تثيره من قضايا متعلقة بالدفاع عن المعنى الحرفي ومقصدية القارئ والسيرورة التأويلية وعلاقتها بالعملية السيميائية الهرمية. لقد دفع إيكو الاستعارة إلى مضطرب السيميائيات التأويلية التي تتناول العوالم الممكنة والمقصديات الثلاث (المبدع والنص والقارئ) وما إلى ذلك من قضايا فلسفية ذات صلة باللغة والتأويل والقياس الاحتمالي وبالجماليات. وهذا يعد في حد ذاته قطيعة مع إرث النسقية الأرسطية التي سيجت الاستعارة في محاضن اللغة.

وإن نحن رمنا استفتاء أرسطو في هذه المسألة فإننا سنعود بخفي حنين، ولا نجني من العنب إلا الشوك؛ لأن الأرسطية لا تمتلك تصورا واضحا للتمييز بين المعنيين الحرفي والمحول (الاستعاري) إن جاز التعبير. علما بأن النشاط الاستعاري ليس بفعل طارئ على اللغة. فهو حدث خطابي حامل لمعنى رحال يقوم كيانه على عدم الاستقرار؛ وعليه كيف يمكن للطرح الاعتباري أن يحيط بهذا الإشكال إحاطة موضوعية، ويقدم حولا عملية لها؟ وبخاصة أن خطاب الاستعارة يتفاعل فيه الحدث مع المعنى تفاعلا لا يثبت على سنن واحد. ومن الصعب أن نقيّد الدرجة الصفر التي تجيز لنا التمييز بين المعنيين الحرفي والمجازي حتى ولو استعنا بالتقنيات الإحصائية التي تقدمها لنا المعلوماتية ضمن إطار مشروع ما يعرف بالذخيرة اللغوية⁽⁶⁶⁾ التي تساعدنا لا محالة على تحديد الأسيقة العلمية التي تحيط بالمعنى الحرفي المستعمل.

كان هناك اتجاه يحدوه بعض الأمل في رسم معالم الدرجة الصفر للمعنى الحرفي. وقد عبرت عنه شعريات جون كوهن وجيرار جينات وكذا تأويليات ريكور والبلاغة العامة لجماعة «مو». ولعل بعض المعاجم تيسر تحديد الفروق بين المعنيين كما نلفي ذلك في «أساس البلاغة» لجار الله الزمخشري. إلا أن هناك بعض فلاسفة اللغة العادية مثل جون روجرس سورل [1932] John Rogers Searle يقوم مشروعاتهم على ضرورة تحديد المعنى الحرفي وضبطه ليصبح الدرجة الصفر للتعبير الاستعاري. وإذا أخذنا عنوان رواية «تشرق الشمس» على أنها الدرجة الصفر للمعنى الحرفي فهذا لا يستقيم مع الدلالات السيمائية لخطاب العنوان لكونه يحتاج إلى معرفة بنسق الخطاب وسننه وأبعاده التداولية. وذلك من دون أن ننكر أن كثيرا من الاستعارات إما لبدايتها وإما لابتدائها في الاستعمال تدرك على أنها معان حرفية حتى في الإبداعات التي تتعامل مع الدرجة الثانية للغة، وليس أدل على ذلك من تصوير أبي الحسن علي بن الجهم بن بدر القرشي [188 هـ - 249 هـ] لوفاء المتوكل عن طريق ربطه بالكلب.

أَنْتَ كَالْكَلْبِ فِي حِفَاطِكَ لِلْوُدِّ وَكَالْتَيْسٍ فِي قِرَاعِ الْخُطُوبِ
أَنْتِ كَالدَّلْوِ لَا عَدَمْنَاكَ دَلْوًا مِنْ كِبَارِ الدَّلَا كَثِيرِ الدَّنُوبِ⁽⁶⁷⁾

فهل يمكن أن نعتقد مع الشاعر أن خطابه يتضمن معنى مجازيا في هذا التشبيه؛ لأنه عبر عن الوفاء بالكلب، وفي المقابل قد تم تلقيه على أنه معنى حرفي لكونه قد خرق قواعد الآداب العامة ولم يلتزم بأصول الكلام في التخاطب؛ ولهذا لا بد من التشديد على أن خطاب الاستعارة محكوم بسنن ونسق محددين. إذا كانت الاستعارة تعتمد إلى الاكتفاء بالاسم المستعار عن الأصل. فما هي المسافة القائمة بين المستعار منه (المشبه به) والمستعار له (المشبه) أو بين المستعار والأصل ؟ لقد كان للبلاغة العربية موقف نقدي من المسافة البعيدة بين المستعار منه «ماء البكاء» والمستعار له «ماء الملام» التي جعلتها تحكم على الاستعارة البعيدة بالرداءة لطولها وقلة لذاذتها وصدقها نظرا لغلبة عنصر التخيل على بنائها وصعوبة إدراكها من قبل الأفهام؛ ولهذا ألفيت ابن رشد يعترض على «ماء الملام» في استعارة أبي تمام :

لا تَسْقِي مَاءَ الْمَلَامِ فَإِنِّي صَبٌّ قَدْ اسْتَعَذَبْتُ مَاءَ بُكَائِي⁽⁶⁸⁾

إن هذه المسافة تحدد نسبة الحمولة المعرفية التي يتضمنها إدراكنا للعالم، وليست فقط لكونها كما يزعم أرسطو بأن مصدر اللذة فيها أنها تثير الإعجاب والاستغراب⁽⁶⁹⁾. وهل وجدت الاستعارة لتسلب بريق الأصل عن طريق التبديل أو النقل ؟ وهب أننا سلمنا بمطارحة التبديل والنقل، وغضضنا الطرف عن مطارحة التفاعل أليس التبديل أو النقل بصيغة استدلالية عقلية تتلبس الروح الرياضية في مقارنة أشياء العالم مقارنة نسقية ؟! فإذا كانت الاستعارة والإيقونة تشتركان في خصيصة المشابهة فإنها تكاد تتجاوز الزينة البلاغية لتضطلع بأعباء التمثيل المعرفي والفلسفي؛ ولكي تُجَزَّ الوظيفة السيميائية على أحسن وجه لا بد من تداخل شكلي التعبير والمحتوى بحيث يحل التجاذب بدل التنافر والشبه بدل الخلاف.

يعبر الأمدي عن ذلك بقوله : «إنما استعارت العرب المعنى لما ليس له إذا كان يقاربه أو يناسبه أو يشبهه في بعض أحواله، أو كان سببا من أسبابه، فتكون اللفظة المستعارة حينئذ لا تُلْقَى بالشئ الذي استعيرت له، وملائمة لمعناه»⁽⁷⁰⁾. إن إدراج المعنى في التعبير الاستعاري هو إضفاء البعد الإيقوني على تخلق المعنى من وجوه. وأن الضرورة الإيقونية تملئها المقاربة والمناسبة والمثابهة أو

حتى الخصيصة العلية على شرط أن تتوافر ميزة النسق والتلاؤم بين المستعار منه والمستعار إليه أو بين المستعار والأصل. ولهذا عرف علماء البلاغة العرب الاستعارة التمثيلية بأنها عملية تركيبية تستعمل في غير ما وضعت له لعلاقة المشابهة، مع قرينة مانعة من إرادة المعنى الأصلي. وهذا يدل على أن وجود مسافة سيميائية بين المستعار منه والمستعار له شرط لازم لوجودها. وعليه يبدو التساؤل عن تقدير تلك المسافة أمرا في غاية الأهمية للسيمائيات التأويلية. فالاستعارة إذا تمثلناها منتوجا لغويا وفلسفيا وعلميا فما هو حاملها المادي؟ هل هو الخطاب أم الحركة أم الصورة البصرية أو السمعية؟ بات تحديد الحامل المادي للنسق السيميائي للاستعارة من موجبات الدرس السيميائي على تباين أشكالها التعبيرية.

لا تكاد تخلو النظرية الاجتماعية -مثلا كمثل سائر النظريات الإنسانية- من اصطناع الرسوم البلاغية في تقديم متصوراتها للعلاقات الاجتماعية وبناءها الأساسية داخل جهازها المفهومي عن طريق «استخدام التشبيه والمجاز. فالمجتمع يشبه شيئا آخر. ونستطيع أن نجد سلسلة من الاستعارات والتشبيهات في جميع أنواع النظريات الاجتماعية؛ إذ يشبه المجتمع بالكائن الحي في بعض الأحيان، وتستخدم الماركسية استعارة البناء لتوضيح تركيب المجتمع، فتصوره على أنه يتكون من بنية فوقية وبنية تحتية؛ وتشبه التفاعلية الرمزية المجتمع بالمحادثة. وتعتبر هذه المرحلة أشد المراحل اعتمادا على ملكة الخيال، لكنها مرحلة تزداد فيها الدقة. وليس التشابه بين الظواهر هو المهم فقط بل الاختلاف أيضا، وكلما تطورت النظرية ظهرت مفاهيم قليلة الصلة بالاستعارة الأصلية»⁽⁷¹⁾. إن للاستعارة حضورا أنطولوجيا داخل الخطاب النظري الذي يريد أن يقدم أشكالا تعبيرية كلما كان عاجزا عن تمثيل العلامات تمثلا مجردا، وأن مصدر مفهوم «الاختلاف» متأثرا -كما يشير ريكور⁽⁷²⁾ إلى ذلك- من اللسانيات والسيمائيات البنوية.

لقد أحصى⁽⁷³⁾ ديوجين لايرس [200 ق.م. - 250 ق.م.] Diogène Laërce أربع استعارات اصطنتعتها الفلسفة الرواقية لإثبات وحدة مذهبهم الفلسفي الذي يضم الأخلاق ethica والمنطق logica والعلم الطبيعي phisica وإن كانوا لم يتفقوا على تراتبية لهذه الأجزاء من حيث الأولوية في التقديم والتأخير؛ إذ قورنت الفلسفة

تناوبيا بالحيوان والبيضة والبستان والمدينة. وإن كان المبتغى من وراء هذه الاستعارات تقديم الفلسفة على أنها حقل متكامل لتمثيل الوحدة العضوية لخطابها الذي استعيرت له صورة الجسد، وصار هذا الجسد الفلسفي أنثويا في العصور الوسطى على نحو ما كان يتراءى لبويس [480 ق. م. - 524 ق. م.] Boèce Anicius Manlius Severinus Boethius وهو وراء قضبان السجن.

إن التصوير الإيقوني لجسد الفلسفة تصويرا أنثويا لم يكن القصد من ورائه تحقيق المتعة الفنية على غرار ما مال إليه الفنانون؛ وإنما كانت الرواقية تتوخى من هذه الاستعارات التعبير عن حضور النسقية في «نظام الخطاب الفلسفي» الذي لا يشتمل على نهاية في ذاته. وعليه فإن النص الذي كانت تروم الرواقية تحديده لا يتوافر إلا على وجود افتراضي⁽⁷⁴⁾ يسعى إلى الاتساق والكمال سعيا توجهه الروح النسقية. إن استعارات الرواقية هي مقدمات أولية لمطاراتهم حول «النسقية» في الخطاب الفلسفي التي أوما إليها شيشرون [106 ق. م. - 43 ق. م.] Cicéron.

تمثل ثنائية الاستعارة والمفهوم وأنسجتها المفوضية إحدى خصائص لغة الفلسفة والفكر وحتى العلم. فإذا كان المفهوم يعد الخصيصة المحموددة للخطابين الفلسفي والعلمي فإن الاستعارة غالبا ما تعد النقيض المنبوذ لتلك اللغة الواصفة métalangage على الأقل من وجهة نظر النزعتين الوضعية والعلمية scientisme؛ ولهذا كان استعمال الاستعارة في الخطابين الفلسفي والعلمي يتراوح بين الاستحسان والاستهجان وبين الرضا والسخط وبين الضرورة والاختيار وبين النظري الراسخ والتأمل العابر. وقد يتمخض عن هذه المسائل قضايا جليلة تخص المعطيات العلمية ولغتها الواصفة.

ينبغي أن يزدجي الخطاب الفلسفي العرفان كله لنيشيه لكونه قد حرر الفلسفة من تردداتها وخوفها من اصطناع الاستعارة في لغتها للتعبير عن قضاياها وإشكالاتها وتجاوز العتبة المحدودة التي وضعت الفلسفة القديمة بين أيدينا حتى لا نتعدى حدود الوظيفة التربوية في تقريب المفاهيم من الأفهام بوساطة الاستعمال غير المفرط للاستعارات؛ لكن مع نيتشه صارت الاستعارة صاحبة الجلالة في الكتابة الفلسفية التي تسربت إلى عروق الأسلوب الفلسفي

فأضحت طليقة ومتحررة من كل قيد، بل انصهرت الفلسفة بالشعر في خطاب نيتشه الذي لم يكن يؤمن بالفصل الفج بين الغريزة والعقل. وغدت الاستعارة صنو الأسلوب الذي يتخيرها الفيلسوف لتشديد صرح المفاهيم التي تمثل لب الإبداع الفلسفي. فقد صار من المخاطرة الفصل بين النشاط الاستعاري وأساليب التفكير الفلسفي لدى بعض الفلاسفة الذين اتخذوا الاستعارة مطية إيقونية لتقريب صور التفكير الفلسفي المجرد. وهكذا أضحى الحامل التخيلي مادة غير منقوصة الحظ في بناء الخطاب الفلسفي المعاصر بما في ذلك الدور المهم الذي تؤديه سيمائيات الأشكال الرمزية من تعبير وفهم وتفهم وبيان وتبيين وتفسير وتأويل وحجاج.

إن خطاب الاستعارة بمتصوراته السيمائية عالم مليء بـ«المفارقات» والتشظيات وصور إدراك العالم الذي يصرع فيه المعنى المجازي مع المعنى الحرفي. فقد سعت الفلسفة الوضعية المنطقية ما وسعها الجهد لوضع فروق بين المعنيين الصريح والضمني واصطلاحات السيمائيات بين التقرير والإيحاء قصد الوقوف على الاختلافات بين اللغتين الإدراكية والانفعالية. فما هو إدراكي يتعلق بالدلالة التقريرية وما هو انفعالي يتعلق بالدلالة الإيحائية مما فرض عليها ألا تكون موضع اهتمام الدلالات *sémantique*؛ ولهذا احتفت الحداثة بخطاب الاستعارة كثيرا لما فيه من بياض وغياب وتوتر لا يقدم صورة جاهزة للمعنى، ويفتح المجال واسعا للنشاط التأويلي لإنتاج لغة واصفة تستتطق بلاغة الصمت المقنعة في أشكال التعبير الذي يحمل حسب فرضية سابير/ وورف رؤيتنا للعالم، ومن ثم إيديولوجيتنا الملتوية في أوصال العلامات ونسيجها السيمائي. كيف يمكن تقصي المعنى المتضمن في خطاب الاستعارة؟ هل نطلبه من العلاقة بين الفعل والفاعل أو بين الفعل ومفعول الفعل؟ هل هناك ممرات أنطولوجية تقدمها لنا الصور النعتية والظرفية؟ وأنى لنا الاهتداء إلى وجهة هذه الممرات إن وجدت؟ إن الاقتراب من تخوم هذه الأسئلة يفترض بداهة وجود علم للاستعارة *métaphorologie* تتضافر فيه جملة من المعارف والعلوم.

هل نستطيع حساب المسافة السيمائية بالتقريب بين المستعار منه والمستعار له؟ وهل المستعار منه بيّن في المكونات اللسانية للملفوظ؟ وإذا كان كذلك هل

في مقدورنا تمييز منزلة الاستعارة بين الثنائية السيميائية المتمثلة في الداليتين التقريرية والإيحائية ؟ ومن ثم يأتي دور السيميائيات التداولية في تحديد دور السياق وحجمه في استجلاء المعنى انطلاقاً من الثنائية السيميائية المشار إليها؛ ولكن «الحديث عن الاستعارة يعني الحديث عن النشاط البلاغي بكل ما فيه من تعقيد»⁽⁷⁵⁾. وهذا ما يجعل مجال الاستعارة مفتوحاً على كل ما يتعلق باللغة وفلسفتها. هذا إذا تخلينا عن التصور المنطقي الذي لا يرى في الاستعارة مشكلاً لغوياً بقدر ما يرى في مسعى لصوغ المفاهيم لتغدو استعارات مفهومية يمكن التعامل معها على أساس شروط الصدق. وهذا ما يجعلنا ننقل في الدرس السيميائي من الحساب غلى الخطاب.

يندرج في هذا السياق ذلك الاهتمام المبكر لبول ريكور بالاستعارة الحية؛ إذ إن الاستعارة لم تعد وقفاً على النسق اللغوي فقط وإنما امتدت إلى طبيعة نشاطنا الذهني الذي أصبح مصدراً مهماً لانبثاق الاستعارة في اللغة والبلاغة، وفي الآن نفسه إخصاباً للفكر وتوليداً للمعنى وتلقياً لآثاره. ففي معرض حديثه عن التوازي بين الاستعارة والسرد أشار إلى أنه جازف بأن لهج بـ«المرجعية الاستعارية» متجاوزاً في ذلك فكرة «المعنى الاستعاري». ولم تعد تشغله مسألة البنية أو المعنى أو الصدق. وهو بذلك يكون قد تخطى التناول البنوي للخطاب الشعري منتقداً ضمناً دعوى رومان ياكوبسون [1896 - 1982] Roman Jakobson في نظرية التواصل التي تُقصر الوظيفة الشعرية على اللغة في ذاتها، ولا تلقي بالا للمسألة المرجعية التي لا نجد لها حضوراً إلا في الوظيفة الوصفية.

إن «تعليق» الوظيفة المرجعية المباشرة في اللغة الشعرية هو من وجوه «الشرط السلبي» لهذه الوظيفة التي تكون أكثر حجباً للخطاب. ومن المعروف أن الخطاب الشعري يمتاز بأنه يضيف على اللغة مميزات وخصائص وقيماً لا قبل للوظيفة الوصفية بها، ولا يحدث ذلك إلا بوساطة نظرية التفاعل⁽⁷⁶⁾ لا النقل والإبدال. فالملفوظ الاستعاري ينتهك الاستعمال المبتذل لما له من قدرة «على إعادة وصف واقع لا يتوفر للوصف المباشر، بل حتى اقترحت⁽⁷⁷⁾ أن «الرؤية بوصفها...»، التي تختصر قوة الاستعارة، يمكن أن تكون الكاشف عن «الوجود بوصفه...» على المستوى الأنطولوجي الأعمق⁽⁷⁸⁾. وهو لا يلبث يوجه انتقاده للشعريات

والسيمائيات⁽⁷⁹⁾ في إقصائها للخارج، واختزال العلاقة الجدلية بين الداخل والخارج. وهي من المشكلات التي تقف عقبة أمام ما أطلق عليه «المرجعية الاستعارية».

يعترف ب. ريكور بأن نظرية الاستعارة أتت من البلاغيين القدماء، ويرى أن «كل استعارة قصيدة صغرى»⁽⁸⁰⁾؛ ولكنه يطالب في المقابل أن تقدم تقديمًا مغايرًا لما كانت عليه في التراث القديم؛ لكونها مطالبة باستحقاقات فلسفية وعلمية جديدة ينبغي أن تبني للاضطلاع بها بعد أن تتخطى دلالات الكلمة إلى دلالات الجملة، ونحن نعتقد أنه من الضروري أن تتجاوز الدلالات نفسها إلى حقل الدلالات السيميائية المفتوحة (sémiosis أو sémios) ليصبح مجالها النص كونه نسقًا دالًا؛ لأن «المفهوم الفعال الوحيد، عند النظرية السيميائية، هو مفهوم النص الأدبي»⁽⁸¹⁾. علما أن حصر الاستعارة في الكلمة متأت من خشية انزلاق التفكير حول الاستعارة إلى حدود تضييع المجالات التي تحصرها في وحدة قابلة للوصف. فبما أن العلامة لا يوجد لها كيان خارج المعنى الذي لا يكون دائما محددا سلفا ضمن أطر ما يوصف بالمعنى الحرفي فإن دور الاستعارة في تصميم هندسي لمعمارية المفاهيم جلي في كثير من خطابات الفلاسفة على مر العصور، ويراد له أن يؤدي وظيفة تداولية تعمل على بث الحيوية في المفاهيم المتهاكة من أجل بعث طاقتها الحجاجية.

لا يفصل ب. ريكور الاستعارة عن مفاهيم باتت مركزية في دوائر التأويلات وهي ثنائية النص والخطاب ولا بأس أن يضاف إليه مفهوم الفعل (acte) الذي تركز عليه التداوليات؛ ولا سيما أن تأويلات ب. ريكور ستنقل من النسقية المحايثة التي تتمثل في التيارات البنوية والسيميائية إلى بسط تصور جديد لفلسفة اللغة وهي مفعمة بتأثير النزعات التحليلية ذات الروح الأنجلوسكسونية.

يمكن أن تتداخل علاقة المعنى الاستعاري بالمعنى الحرفي في ثقافة الشعوب المفتقرة للكتابة حسب وصف كلود ليفي سترافوس [1908 - Claude Lévi Strauss] للبدايين les primitifs، ويصبح التمييز بينها أمرا عسيرًا؛ إذ لا تتألف الأنساق السيميائية على نحو بنوي بل إنها تتكون من خبرات مادية تتسم في الغالب بالبساطة. وهذا المستوى يمثل الطور الطبيعي

في علاقة الإنسان بالأشياء. إنه المعنى الحرفي الذي ينطوي في ذاته على إدراك استعاري للعالم وفق نسق تصوري نَسَمُهُ بالبدائي؛ ولكنه يتدرج من الطور الطبيعي إلى الطور الثقافي ليغدو أشكالاً رمزية على الرغم من أن هذه التقسيم لا يخلو من سذاجة في وصف البنية المعرفية للطبيعة البشرية علماً بأن ريتشارد رورتي⁽⁸²⁾ [1931 - 2007] Richard Rorty لاحظ بأن علاقة الفلسفة بمرآة الطبيعة -وهو أحد عناوين مؤلفاته- تتجلى في أن ما قبله عموماً هو ما يقوم على قاعدة اقتناعاتنا الفلسفية؛ إذ إن وجود الصور أكثر من وجود العبارات، ووجود الاستعارات أكثر من وجود الإثباتات؛ ولا سيما عندما يرتقي التصور النسقي إلى مرحلة عليا من التجريد تذوب فيه الفروق بين العلامة ومرجعها.

يكاد يستبد الشك بقدرة التأويل على دعم التفاضل بين المعنيين الحرفي والاستعاري حينما يهتم ببحث علاقة التضاد بينهما؛ ولا سيما عندما يطاول الاسم وما يشير إليه وبلغة واصفة غريبة على اللغة/ الموضوع language-objet؛ لكن هذه اللغة الواصفة غالباً ما تجد نفسها غارقة في اللغة/ الموضوع ذاتها؛ ولعل خير مثال على ذلك موضوع الاستعارة؛ حيث نلفي اللغة التي تتحدث عنها تجنح هي الأخرى إلى الاستعارة ذاتها وآلياتها الملتوية؛ إذ يصعب الوقوف على خطاب فلسفي أو حتى علمي خال من سحر الاستعارة وفتنة بيانها. ولهذا كانت لغة أفلاطون وفريدريك نيتشه [1884 - 1900] Friedrich Wilhelm Nietzsche وسوري نكيركيغارد [1813 - 1855] Søren Kierkegaard وكارل ماركس [1818 - 1883] Karl Heinrich Marx وسيجموند فرويد [1856 - 1939] Sigmund Freud وفارديناندو سوسير [1857 - 1913] Ferdinand de Saussure وبارت ودريدا مليئة بالاستعارات النابضة بعطب الحياة؛ حيث هاجرت من حقول مختلفة إلى حقل الخطاب النظري طلباً للوضوح التربوي وتوخي الدقة العلمية.

إذا كان ب. ريكور يقدم تصورات الهيرمونيطيقية للاستعارة الحية فإن نيشته كان قبله يدافع عن حق الاستعارات الميتة التي ابتذلها الاستعمال في العودة إلى الحياة على شريطة أن تتخرط في إنتاج المعنى المطلوب. وفي هذا السياق فإن ميخائيل ريفاتير⁽⁸³⁾ [1924 - 2006] Michael Riffaterre يرى أن التضافر الاستعاري يحبكه التركيب ضمن الجملة أو البنية ليعبر عن المعنى. لقد وجد

الخطاب النظري نفسه مرغما على اصطناع الأمثلة والمقارنات والاستعارات بغية تخليص أو تخفيف درجة تجريد المفاهيم من أجل ضمان الحد الأدنى من التواصل للخطاب النظري. إن الخصيصة الإيقونية للاستعارة ملازمة لسياقها التواصل، ولها صلات متشابكة بالرمز والمؤشر لدى شارلز سندر سبورس [1839 - 1914] Charles Sanders Peirce؛ وهذا ما يجعل التعبير الاستعاري نسقا سيمائيا من حيث هو لغة تواصلية تنشُد التفاعل والحوار بين المتخاطبين.

يعد تداخل الخطاب العلمي مع الخطابات الإيديولوجية هاجسا كان يؤرق الخطاب النظري لكونه يخلق حالة من الإرباك والتشويش التي تلازم ذاك التداخل المشار إليه سالفًا، وتتجلى على صعيد النسيج الاستعاري للشبكة المفهومية التي ينشدها كل خطاب نظري. فالمصطلحات العلمية تنشأ من كونها تمتح كيائها من الاستعارات المفهومية التي تحتاج إلى تشكيل الخطاب العلمي؛ ولكن سرعان ما تُتداول هذه المصطلحات في البيئة العلمية فتصبح عادية وبديهية، فتُنسى أصولها الاستعارية مثل المصطلحات الرياضية⁽⁸⁴⁾؛ الوظيفة، المجموعة، الزمرة، الجسم، المصفوفة... إلخ. إن النسق الاستعاري غير بريء، ولا يتمتع بالثقة الكاملة التي تتمتع بها المفاهيم؛ لأنه موضع اتهام وإدانة من قبل البحوث المعاصرة المقيدة بأغلال التفكير المنهجي. إن الاستعارات سيرورة قارة في كل أثر، وفي كل خطاب؛ وهي تفتقر إلى الدقة والوضوح في تمثيل تصورنا النسقي للعالم.

خاتمة

كان أرسطو من الفلاسفة الأوائل الذين حددوا مفهوم الاستعارة، فصار منطلقا لتاريخ الفكر الغربي كله. إن هذا المفهوم يتأسس على دلاليات تتخذ من الكلمة أو الاسم بوصفه وحدة قاعدية. كما أنه حاول أن يحدد حقلي البلاغة والشعريات من حيث وظائفها الجمالية والفنية إن في مجال الإقناع وإن في مجال المحاكاة. لقد أراد أرسطو أن يظهر عجز التسمية وقياس التمثيل في تحرير الاستعارة وتماهيتها مع المفهوم الذي ينحو نحو الاستقلال عما يضطلع به من وظيفة نقلية؛ لأن دلالة المصطلح مرتبطة من وجوه بطبيعة اللغة التي

يهاجر منها، واللغة التي يستقر فيها ليصبح المعنى الرحّال sens nomade فعلا سيميائيا بمناحيه اللسانية والفلسفية والمنطقية والنفسية والاجتماعية. ومن هنا ندرك يأس بعض الفلاسفة في وجود الترجمة أصلا. فالاستعارة رسم للعالم لا تقبل أي ترجمة إلى لغة غير لغتها. فاللغة ما هي إلا تجليات للتفكير الجواني للبشر حسب أرسطو⁽⁸⁵⁾.

تتوارى خلف معالجة الاستعارة في مصنفي أرسطو : «الشعريات والخطابة» قواعد متباينة في الاستعمال تبعا لفلسفة أرسطو ذات الطبيعة النسقية. فكل خطاب يقتضي طرائق خاصة لإبداع الاستعارات. فهي تقود إلى الإقناع في مجال الخطابة، فتنحو منحى حجاجيا، وتثير العواطف في مجال الشعريات عن طريق التنفيس وتطهير الانفعالات والعواطف مثل الرحمة والشفقة بوساطة مبدأ المحاكاة؛ إذ إن الاستعارة في حالة تأليف القصيدة المأساوية تسهم لا محالة في محاكاة الفعل ذي الطبيعة السامية، وتمنح أشكالا متميزة على العبارة. إن للاستعارة منحيين أحدهما يتعلق بالتسمية والثاني يتعلق بالصوغ المفهومي، وهذان المنحيان يضيفان طابع الاهتمام المستمر على موضوع الاستعارة من أرسطو إلى اليوم.



الإحالات

- (1) رولان بارت، البلاغة القديمة، تر. وتق. عبد الكبير الشرقاوي، المغرب، نشر الفنك، الإيداع القانون، 1994، ص. 45.
- (2) Voir Platon, Gorgias, (452 d), (456 b).
- (3) E. Benveniste, Problèmes de linguistique générale, ch. I, Catégories de pensée et catégories de langue, Paris, éd. Gallimard, 1966, p. 74.
- (4) الحجاج عند أرسطو ضمن مؤلف جماعي «أهم نظريات الحجاج في التقاليد الغربية من أرسطو إلى اليوم، بإشراف حمادي صمود، تونس، كلية الآداب منوبة، جامعة الآداب والفنون والعلوم الإنسانية، تونس 1، ص. 107.
- (5) Aristote, Catégories et De l'interprétation, I, trad. J. Tricot, Paris, Vin, 1966, p. 16 - 3.
- (6) Voir Sylvain Auroux, La philosophie du langage, Paris, éd. PUF., 1996, p 50.
- (7) إن الحديث عن نسقية أرسطو قد لا تكون محل إجماع من قبل مؤرخي الفلسفة والمنطق. والرأي كما تتحو إليه هذه الدراسة أن النسقية في فلسفة أرسطو ومنطقه ليست معطاة سلفاً؛ وإنما هي عملية بناء واستكشاف ينتهي إليه جهابذة القراء وحذاقهم.
- (8) البلاغة القديمة، تر. وتق. عبد الكبير الشرقاوي، المغرب، نشر الفنك، الإيداع القانون، 1994، ص. 44.
- (9) أمبرتو إيكو، السيمائية وفلسفة اللغة، تر. أحمد الصمعي، بيروت، المنظمة العربية للترجمة، ط. 1، 2005، ص. 246.
- (10) بول ريكور، الزمان والسرد، الحبكة والسرد التاريخي، تر. سعيد الغانمي، وفلاح رحيم، مر. جورج زينات، الجزء الأول، بيروت، دار الكتاب الجديد المتحدة، 2006، ص. 13.
- (11) Warren A. Shibbes, Metaphor: An Annotated Bibliography and History Whitewater, WI: Language Press, 1971.
- ينظر أمبرتو إيكو، السيمائية وفلسفة اللغة، ص. 233.
- (12) أمبرتو إيكو، السيمائية وفلسفة اللغة، ص. 234.
- (13) Annette Béguin, La métaphore absente: uneparticularité des manuelsscolaires, In: Communication et langages. N°110, 4ème trimestre 1996, p. 77.
- (14) نظرية التأويل، الخطاب وفائض المعنى، تر. سعيد الغانمي، المركز الثقافي العربي، ط. 1، 2003، ص. 89.
- (15) الاستعارات التي نحيا بها، تر. عبد المجيد حجة، دار توبقال للنشر، المغرب، ط. 1، 1996، ص. 21.

- (16) السيميائية وفلسفة اللغة، تر. أحمد الصمعي، بيروت، المنظمة العربية للترجمة، ط. 1، 2005، ص. 31.
- (17) Voir Sylvain Auroux, La philosophie du langage, Paris, éd. PUF., 1996, p. 25.
- (18) ينظر ابن رشد، تلخيص كتاب أرسطو في العبارة، تح. وت. محمد سليم سالم، القاهرة، دار الكتب، 1978، ص. 11.
- (19) ينظر أمبرتو إيكو، السيميائية وفلسفة اللغة، ص. 246.
- (20) Platon, Cratyle, texte bilingue, Paris, éd. Les belles lettres, 1961, p. 384.
- (21) يتألف هذا المصنف من ستة وعشرين فصل.
- (22) صنف أندرونيكوس الأرغانون الأرسطي على النحو الآتي: المقولات والعبارة والتحليلات الأولى والتحليلات الثانية والمواضع والتبكيئات السفسطائية. وعلى الرغم من أن ثمة نقوداً بشأن هذا الترتيب الذي وضعه أندرونيكوس فإن روبير بلانش يرى أن هذا الترتيب صار شائعاً بين من كان يهتمهم أمر فلسفة أرسطو ومنطقه.
- Robert Blanché, La logique et son histoire d'Aristote à Russel, Paris, éd. Armand Colin, 1970, p. 26.
- (23) أمبرتو إيكو، السيميائية وفلسفة اللغة، تر. أحمد الصمعي، بيروت، المنظمة العربية للترجمة، ط. 1، 2005، ص. 36.
- (24) ينظر عبد الله الحراصي، دراسات في الاستعارة المفهومية، مسقط، كتاب نزوى، أبريل 2002، ص. 15.
- (25) Olivier Reboul, Introduction à la rhétorique, Paris, éd. PUF, 1991, p. 8.
- (26) ينظر أمبرتو إيكو، السيميائية وفلسفة اللغة، ص. 256.
- (27) ينظر المرجع السابق، ص. 256.
- (28) المرجع السابق، ص. 256.
- (29) بول ريكور، الزمان والسرد، الحكمة والسرد التاريخي، تر. سعيد الغانمي، وفلاح رحيم، مر. جورج زينات، الجزء الأول، بيروت، دار الكتاب الجديد المتحدة، 2006، ص. 13.
- (30) المرجع السابق، ص. 14.
- (31) أرسطو، فن الشعر، تر. وت. إبراهيم حمادة، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، د. ت.، ص. 118.
- Poétique, 51 a 36-b9.
- (32) أرسطو، باري أرمينياس «في العبارة» نقل إسحاق بن حنين ضمن منطق أرسطو تح. وت. عبد الرحمن بدوي، الكويت، وكالة المطبوعات، لبنان، دار القلم، ط. 1، 1980، 1/ 99.

- (33) إن كل (ما خرج من الفم إن لم يشتمل على حرف فصوت)، السيوطي، الأشباه والنظائر، تح. طه عبد الرؤوف، القاهرة، شركة الطباعة الفنية، 20/ 2.
- (34) أرسطو، باري أرمينياس «في العبارة» نقل إسحاق بن حنين ضمن منطق أرسطو، مص. س.، 1/ 100.
- (35) يترجم عادل فاخوري representamen بالماثل، ينظر كتابه «تيارات في السيمياء»، بيروت، دار الطليعة للطباعة والنشر، ط. 1، 1990.
- (36) بول ريكور، الزمان والسرد: التصوير في السرد القصصي، الجزء الثاني، تر. فلاح رحيم، مر. جورج زيناتي، بيروت، دار الكتاب الجديد المتحدة، 2006، ص. 247.
- (37) Voir Sylvain Auroux, La philosophie du langage, Paris, éd. PUF., 1996, p. 42.
- (38) بول ريكور، الزمان والسرد: الحبكة والسرد التاريخي، تر. سعيد الغانمي، وفلاح رحيم، مر. جورج زيناتي، ص. 134.
- (39) بول ريكور، الزمان والسرد، الحبكة والسرد التاريخي، تر. سعيد الغانمي، وفلاح رحيم، مر. جورج زيناتي، الجزء الأول، بيروت، دار الكتاب الجديد المتحدة، 2006، ص. 15.
- (40) A. J. Greimas & J. Coutés, Sémiotique: Dictionnaire raisonné de la théorie du langage, T. I, Paris, éd. Hachette, 1993, p. 226.
- (41) أمبرتو إيكو، السيمائية وفلسفة اللغة، تر. أحمد الصمعي، بيروت، المنظمة العربية للترجمة، ط. 1، 2005، ص. 71.
- (42) Voir Sylvain Auroux, La philosophie du langage, Paris, éd. PUF., 1996, p. 22.
- (43) أمبرتو إيكو، السيمائية وفلسفة اللغة، تر. أحمد الصمعي، بيروت، المنظمة العربية للترجمة، ط. 1، 2005، ص. 37.
- (44) بول ريكور، الزمان والسرد: الزمان المروي، تر. سعيد الغانمي، مر. جورج زيناتي، الجزء الثالث، بيروت، دار الكتاب الجديد المتحدة، 2006، ص. 40.
- (45) Voir Sylvain Auroux, La philosophie du langage, Paris, éd. PUF., 1996, p. 4.
- (46) رولان بارت، البلاغة القديمة، تر. وتق. عبد الكبير الشرفاوي، المغرب، نشر الفنك، الإيداع القانوني، 1994، ص. 45.
- (47) بول ريكور، الزمان والسرد، الحبكة والسرد التاريخي، تر. سعيد الغانمي، وفلاح رحيم، مر. جورج زيناتي، الجزء الأول، بيروت، دار الكتاب الجديد المتحدة، 2006، ص. 66.
- (48) A. J. Greimas & J. Coutés, Sémiotique: Dictionnaire raisonné de la théorie du langage, T. I, Paris, éd. Hachette, 1993, p. 226.

- (49) أرسطو طاليس، فن الشعر، نقل أبي بشر متى بن يونس القنائي، تح. شكري عياد، القاهرة، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر، 1967، ص. 118 - 119.
- (50) السيميائية وفلسفة اللغة، تر. أحمد الصمعي، بيروت، المنظمة العربية للترجمة، ط. 1، 2005، ص. 246.
- (51) المرجع السابق، ص. 247.
- (52) المرجع السابق، ص. 247 - 248.
- (53) المرجع السابق، ص. 249.
- (54) J. Dubois & al., (Groupe mu), Rhétorique générale, Paris, éd. Larousse, 1970, p. 70.
- (55) Emmanuelle Danblon, Rhétorique et rationalité: Essai sur l'émergence de la critique et de la persuasion, Bruxelles, éd. De l'université de Bruxelles, 2002, p. 70.
- (56) Voir Joëlle Gardes Tamine, Métaphore, analogie et syntaxe, http://www.jf-douce.com/IMG/pdf/Metaphore_Analogie_Syntaxe.pdf
- (57) M. LE GUERN, Sémantique de la métaphore et de la métonymie, Paris, Larousse Université, 1973, p. 66.
- (58) Umberto Eco, Le Signe: Histoire et analyse d'un concept, Paris, éd. Labor, 1988, p. 151.
- (59) H. R. JAUSS, Pour une esthétique de la réception, Paris, Gallimard, 1978, p. 41.
- (60) رولان بارت، البلاغة القديمة، تر. وتق. عبد الكبير الشرقاوي، ص. 160.
- (61) Joëlle Gardes-Tamine, La Rhétorique, Paris, éd. Armand Colin/Masson, 1996, p. 22.
- (62) وإذا المنية أنشبت أظفارها ألفيت كل تميمة لا تنفع
- (63) هربرت بول غرايس، المنطق والمحادثة، تر. محمد الشيباني وسيف الدين جغفوس، جامعة وهران، مجلة سيميائيات، مختبر السيميائيات وتحليل الخطابات، ع. 1، 2005، ص. 189.
- (64) أمبرتو إيكو، السيميائية وفلسفة اللغة، ص. 242.
- (65) سعيد بنكراد، مسالك المعنى: دراسة في بعض الأنساق الثقافية، سورية، دار الحوار، ط. 1، 2006، ص. 15.
- (66) وهو مشروع يضطلع الباحث الألسني الجزائري عبد الرحمن الحاج صالح بإنجازه.
- (67) تكملة ديوان علي بن الجهم، عني بجمعها وتحقيقها ونشرها خليل مردم بك، المملكة العربية السعودية، دار المعارف، ص. 117.

- (68) الخطيب التبريزي، شرح ديوان أبي تمام، تق. راجي الأسمر، بيروت، دار الكتاب العربي، ط. 2، 1994، 1 / 24.
- (69) أرسطو، الخطابة، تر. عبد القادر قنيني، الدار البيضاء، دار أقريقيا الشرق، 2008، ص. 183.
- (70) الأمدي، الموازنة بين أبي تمام والبحثري، تح. وت. محمد محيي الدين عبد الحميد، بيروت، المكتبة العلمية، 1944، ص. 235.
- (71) إيان كريب، النظرية الاجتماعية من بارسونز إلى هابرماس، تر. محمد حسين غلوم، مر. محمد عصفور، سلسلة عالم الفكر، الكويت، ع. 244، س. 1978، صص. 42 - 43.
- (72) بول ريكور، الزمان والسرد: الزمان المروي، تر. سعيد الغانمي، مر. جورج زينات، الجزء الثالث، بيروت، دار الكتاب الجديد المتحدة، 2006، ص. 24.
- (73) Voir Robert Sasso, Le texte philosophique et le système, in Encyclopédie philosophique universelle, Le discours philosophique v. IV, Paris, éd. puf, 1998. p. 1626.
- (74) Ibid., p. 1627.
- (75) - أمبرتو إيكو، السيميائية وفلسفة اللغة، تر. أحمد الصمعي، بيروت، المنظمة العربية للترجمة، ط. 1، 2005، ص. 234.
- (76) Voir Paul Ricœur, Imagination et métaphore, in revue Psychologie Médicale, 14, 1982, p. 4.
- (77) الضمير يعود على بول ريكور.
- (78) بول ريكور، الزمان والسرد، الحكمة والسرد التاريخي، تر. سعيد الغانمي، وفلاح رحيم، مر. جورج زينات، ص. 15 - 16.
- (79) المرجع السابق، ص. 90.
- (80) Paul Ricœur, Du texte à l'action, Paris, éd. Seuil, 1986, p. 20.
- (81) بول ريكور، الزمان والسرد، الحكمة والسرد التاريخي، تر. سعيد الغانمي، وفلاح رحيم، مر. جورج زينات، ص. 97.
- (82) R. Rorty, L'homme spéculaire, trad. Fr. Marchaisse, éd. Seuil. Paris, 1990, p. 22.
- (83) Voir M. Riffaterre, La production du texte, Paris, éd. Seuil, 1979, p. 217.
- (84) Annette Béguin, La métaphore absente: une particularité des manuels scolaires, In: Communication et langages. N°110, 4ème trimestre 1996, p. 78.
- (85) Voir Sylvain Auroux, La philosophie du langage, Paris, éd. PUF., 1996, p. 23.

المصادر والمراجع

أ- باللغة العربية

1. الأمدي، الموازنة بين أبي تمام والبحثري، تح. وت. محمد محيي الدين عبد الحميد، بيروت، المكتبة العلمية، 1944.
2. أرسطو، باري أرمينياس «في العبارة» نقل إسحاق بن حنين ضمن منطق أرسطو تح. وت. عبد الرحمن بدوي، الكويت، وكالة المطبوعات، لبنان، دار القلم، ط. 1، 1980.
3. أرسطو، الخطابة، تر. عبد القادر قنيني، الدار البيضاء، دار أفريقيا الشرق، 2008.
4. أرسطو، فن الشعر، تر. وت. إبراهيم حمادة، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، د. ت.
5. أرسطو طاليس، فن الشعر، نقل أبي بشر متى بن يونس القنائي، تح. شكري عياد، القاهرة، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر، 1967.
6. أمبرتو إيكو، السيميائية وفلسفة اللغة، تر. أحمد الصمعي، بيروت، المنظمة العربية للترجمة، ط. 1، 2005.
7. إيان كريب، النظرية الاجتماعية من بارسونز إلى هابرماس، تر. محمد حسين غلوم، مر. محمد عصفور، سلسلة عالم الفكر، الكويت، ع. 244، س. 1978.
8. بول ريكور، الزمان والسرد: التصوير في السرد القصصي، الجزء الثاني، تر. فلاح رحيم، مر. جورج زينات، بيروت، دار الكتاب الجديد المتحدة، 2006.
9. بول ريكور، الزمان والسرد: الحكمة والسرد التاريخي، تر. سعيد الغانمي، وفلاح رحيم، مر. جورج زينات، الجزء الأول، بيروت، دار الكتاب الجديد المتحدة، 2006.
10. بول ريكور، الزمان والسرد: الزمان المروي، تر. سعيد الغانمي، مر. جورج زينات، الجزء الثالث، بيروت، دار الكتاب الجديد المتحدة، 2006.
11. بول ريكور، نظرية التأويل، الخطاب وفائض المعنى، تر. سعيد الغانمي، المركز الثقافي العربي، ط. 1، 2003.
12. جورج لايفوف ومارك جونسون، الاستعارات التي نحيا بها، تر. عبد المجيد حجة، دار توبقال للنشر، المغرب، ط. 1، 1996.
13. الخطيب التبريزي، شرح ديوان أبي تمام، تق. راجي الأسمر، بيروت، دار الكتاب العربي، ط. 2، 1994.
14. ابن رشد، تلخيص كتاب أرسطو في العبارة، تح. وت. محمد سليم سالم، القاهرة، دار الكتب، 1978.

15. رولان بارت، البلاغة القديمة، تر. وتق. عبد الكبير الشرقاوي، المغرب، نشر الفنك، الإيداع القانون، 1994.
16. سعيد بنكراد، مسالك المعنى: دراسة في بعض الأنساق الثقافية، سورية، دار الحوار، ط. 1، 2006.
17. السيوطي، الأشباه والنظائر، تح. طه عبد الرؤوف، القاهرة، شركة الطباعة الفنية.
18. عادل فاخوري، تيارات في السيمياء، بيروت، دار الطليعة للطباعة والنشر، ط. 1، 1990.
19. علي بن الجهم، تكملة ديوانه، عني بجمعها وتحقيقها ونشرها خليل مردم بك، المملكة العربية السعودية، دار المعارف.
20. عبد الله الحراسي، دراسات في الاستعارة المفهومية، مسقط، كتاب نزوى، أبريل 2002.
21. هيربرت بول غرايس، المنطق والمحادثة، تر. محمد الشيباني وسيف الدين جفوس، جامعة وهران، مجلة سيمائيات، مختبر السيمائيات وتحليل الخطابات، ع. 1، 2005.
22. هشام الريفي، الحجاج عند أرسطو ضمن مؤلف جماعي، هم نظريات الحجاج في التقاليد الغربية من أرسطو إلى اليوم، بإشراف حمادي صمود، تونس، كلية الآداب منوبة، جامعة الآداب والفنون والعلوم الإنسانية، تونس 1.

ب- باللغة الفرنسية :

- Annette Béguin, La métaphore absente: uneparticularité des manuelsscolaires, In: Communication et langages. N°110, 4^{ème} trimestre 1996.
- A. J. Greimas & J. Coutés, Sémiotique: Dictionnaire raisonné de la théorie du langage, T. I, Paris, éd. Hachette, 1993.
- Aristote Catégories et De l'interprétation, I, trad. J. Tricot, Paris, Vin, 1966.
- E. Benveniste, Problèmes de linguistique générale, ch. I, Catégories de pensée et catégories de langue, Paris, éd. Gallimard, 1966.
- Emmanuelle Danblon, Rhétorique et rationalité: Essai sur l'émergence de la critique et de la persuasion, Bruxelles, éd. De l'université de Bruxelles, 2002.
- H. R. JAUSS, Pour une esthétique de la réception, Paris, Gallimard, 1978.
- J. Dubois & al., (Groupe mu), Rhétorique générale, Paris, éd. Larousse, 1970.
- Joëlle Gardes Tamine, Métaphore, analogie et syntaxe, <http://www.jf-douce.com/IMG/pdf/Métaphore, Analogie, Syntaxe.pdf>.
- Joëlle Gardes-Tamine, La Rhétorique, Paris, éd. Armand Colin/Masson, 1996.
- Olivier Reboul, Introduction à la rhétorique, Paris, éd. PUF, 1991.
- Paul Ricœur, Du texte à l'action, Paris, éd. Seuil, 1986.

- Paul Ricœur, Imagination et métaphore, in revue Psychologie Médicale, 14, 1982.
- Platon, Cratyle, texte bilingue, Paris, éd. Les belles lettres, 1961.
- Robert Blanché, La logique et son histoire d'Aristote à Russel, Paris, éd. Armand Colin, 1970.
- Robert Sasso, Le texte philosophique et le système, in Encyclopédie philosophique universelle, Le discours philosophique v. IV, Paris, éd. PUF., 1998.
- R. Rorty, L'homme spéculaire, trad. Fr. Marchaisse, éd. Seuil. Paris, 1990.
- M. Riffaterre, La production du texte, Paris, éd. Seuil, 1979.
- M. Le Guern, Sémantique de la métaphore et de la métonymie, Paris, Larousse Université, 1973.
- Sylvain Auroux, La philosophie du langage, Paris, éd. PUF., 1996.
- Umberto Eco, Le Signe: Histoire et analyse d'un concept, Paris, éd. Labor, 1988.